
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
Arab NGO Network for Development

التقرير السنوي

٢٠٠٤



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
Arab NGO Network for Development

التقرير السنوي
2004

إعداد: فريق عمل السكرتاريا التنفيذية لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في بيروت
تحرير اللغة العربية: د. محمد شومان

الغلاف والداخل تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وسوسن ضو
طباعة: اكس أو، بيروت

الطبعة الأولى، بيروت 2005

المحتويات

7	المقدمة
11	التشبيك وتبادل المعلومات
15	برنامج التنمية
27	برنامج العولمة والتجارة في المنطقة العربية
43	برنامج الديمقراطية
51	حملات التضامن
	الملاحق
53	الملحق رقم 1 محضر اجتماع مكتب التنسيق، الرباط، 30 تموز (يوليو) 2004
64	الملحق رقم 2 الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية في المنطقة العربية
	الملحق رقم 3 شراكة المجتمع المدني الفلسطيني- العربي:
70	توصيات مجموعات العمل
76	الملحق رقم 4 ورشة عمل «شراكة المجتمع المدني العربي»

	الملحق رقم 5 المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»
86	البيان الختامي والتوصيات
	الملحق رقم 6 المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»
90	المبادئ العامة للمجموعة العربية لقمة تونس 2005
92	الملحق رقم 7 الندوة العربية الموازية للمنتدى الاقتصادي العالمي
	الملحق رقم 8 ورشة عمل «الشباب العربي والتنمية في المنطقة العربية:
97	الدور المتوقع من الشباب في الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية»

- الأول هو العمل على أهداف التنمية الألفية التي تشكل مع إعلان الألفية برنامجاً دولياً التزمت به 191 حكومة، بما فيها الحكومات العربية، ويجب إنجازه بحلول عام 2015. وتتضمن الأهداف ملخصاً عن كافة المقررات الصادرة عن القمم الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من الألفية المنصرمة، وخاصة قمتي كوبنهاغن وبيجينغ.
- والثاني هو القمة العالمية لمجتمع المعرفة والمعلومات، التي ستعقد في تونس أواخر العام 2005.
- 2. العولمة والتجارة، حيث تستمر الشبكة في رصد الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاتفاقيات التجارية، ولاسيما في إطار «منظمة التجارة العالمية» واتفاقيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية، واتفاقيات التيسير العربية، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن القول إن العام 2004 تميز بكونه محطة أساسية، بالنسبة إلى الشبكة، في إعادة النظر بالبرامج والأهداف. ففي أواخر العام 2003 نظمت ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي شارك فيها معظم أعضاء مكتب التنسيق مع بعض الأعضاء للتداول في الخطط الاستراتيجية التي ستعمل الشبكة على تحقيقها في السنوات المقبلة؛ فانكب فريق العمل على ترجمة نتائج المناقشات التي دارت في ورشة العمل إلى برامج ونشاطات تشكل خطة عمل الشبكة للأعوام الثلاثة المقبلة. وتتلخص استراتيجية الشبكة بعنوان واحد وهو المدافعة (الضغط والتأثير في سياسات الحكومة العامة في مجالات ثلاثة هي:

1. التنمية، وفي هذا السياق سيتم التركيز على محورين أساسيين:

3. الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث ستركز الشبكة على مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن مواكبة الحوار حول الإصلاح والديموقراطية. وفي هذا المجال، تهدف الشبكة إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في كل هذه العملية المصيرية التي ستشهدها دولنا العربية.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عام 2004 شكل نقلة نوعية في مأسسة عمل المكتب التنفيذي، حيث شهد تفعيلاً لدور منسقي البرامج في وضع الخطط، مما أسهم في بناء قدراتهم.

وإذا كانت الأعوام الماضية قد تميزت في إبراز حضور الشبكة، إقليمياً ودولياً، من خلال المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمساهمة في العديد من الشبكات الدولية، فإن المرحلة المقبلة يجب أن تثبت حضور الشبكة وتكرس دورها الفاعل في إطار تفعيل المجتمع المدني وبناء قدراته.

أما على الصعيد العملي، فقد أسهمت النشاطات، التي كان للشبكة باع في تنفيذها، في بلورة التصور حول الاستراتيجية والربط المحكم بين التجربة السابقة وبين المهام المستقبلية، ولاسيما في المحاور الثلاثة أنفة الذكر. فقد تابعت الشبكة التحضرات الإقليمية لتنظيم المنتدى الاجتماعي العربي، وإن تخلل ذلك إشكاليات انعكست خلافات بين أعضاء مكتب التنسيق، فإن المساهمة في تنظيم المنتدى الاجتماعي المغربي وتفعيل المشاركة العربية فيه قد أدت إلى اعتباره من المنتديات الوطنية الناجحة، الأمر الذي أسهم في ترشيح المغرب لاستضافة المنتدى الاجتماعي العالمي. وهذا ما سيحصل فعلاً في العام 2006.

هذا، وقد شهد العام 2004 كذلك توسيع انخراط الشبكة في أطر دولية جديدة، كتحالف «سيفيكوس» (CIVICUS)، الذي انتخبت الشبكة عضواً في مكتبه التنفيذي، والنداء العالمي لمكافحة الفقر، حيث اعتبرت الشبكة المنسق الإقليمي للمنطقة العربية.

والمحطة الفارقة في نشاط الشبكة كانت الدعوة إلى إنشاء «تحالف المجتمع المدني العربي» من الشبكات العربية، والأصل في هذه الدعوة أنها تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني العربي في دعم المجتمع المدني الفلسطيني من أجل التنمية، إذ أنه من شأن هذا التحالف أن يضطلع بدور أشمل في مجالات التنمية ومراقبة تحقيق أهداف الألفية.

وقد كان من المفترض أن يشهد العام 2004 اجتماعاً للجمعية العمومية للشبكة، إلا أن تحضيرات البرنامج والخطة المكثفة - بالإضافة إلى مقارنة مسألة العضوية وتعديل الهيكلية التنظيمية - أدت إلى إرجاء انعقاد الجمعية العمومية إلى أوائل عام 2005.

سيقدم التقرير تفاصيل النشاطات التي نُفِّذت خلال العام المنصرم، والتي تؤسس للمرحلة المقبلة في برنامج عمل الشبكة ونشاطاتها.



المنتدى الاجتماعي المغربي - ورشة عمل «مستقبل الحركة الاجتماعية» 27-29 تموز 2004
من اليمين: نعمة كوكو (السودان)، زياد عبد الصمد (لبنان)، عز الدين الأصبحي (اليمن)، علام جرار (فلسطين)

التشبيك وتبادل المعلومات

1. موقع الشبكة الإلكتروني:

قامت الشبكة بإعداد موقع إلكتروني يحتوي قاعدة بيانات تساعد في البحث عن المعلومات والحصول عليها كخطوة مهمة نحو إنشاء مركز للموارد والمعلومات، الذي يراد له أن يكون بمثابة قاعدة معلومات تشمل الإصدارات والتقارير والنشرات المتعلقة بالموضوعات التي تتبناها الشبكة في برامج عملها.

كما وتعمل الشبكة على إصدار نشرة إلكترونية دورية تعالج تحديات التنمية في العالم العربية والقضايا الشائكة، وذلك من خلال كتابات وآراء ومشاركات الأعضاء وناشطي المجتمعين المدنيين العربي والدولي؛ حيث تسعى من خلالها إلى المساهمة في حملات الضغط والتأثير في المحاور التي تشكل برنامج عملها.

وقد تأسس قسم المعلوماتية في الشبكة لتلبية احتياجات المنظمات العربية الأعضاء وغير الأعضاء في تنفيذ برامجها،

وتفعيلاً للتشبيك والتبادل في ما بينها وبين المنظمات والشبكات الدولية، بالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ البرامج من خلال استخدام آليات الاتصال والإعلام الحديثة. ويضم قسم المعلوماتية في الشبكة ثلاثة أجزاء:

- الأجزاء الصلبة: تشمل محتويات قسم المعلوماتية في الشبكة: الخادم البريدي ، الشبكة الداخلية، خادم «الإنترنت»، خادم الملفات، وأحد عشر جهاز كومبيوتر بالإضافة إلى مساحة ضوئية وأربع طابعات.
- البرمجيات (مكتبة البرامج في القسم): تحتوي أحدث البرمجيات المتطورة لتلبية متطلبات العمل.
- الإنترنت (الشبكة الدولية): وتعتبر هذه إحدى أدوات عمل الشبكة الاستراتيجية؛ ولذا فقد أنشئ موقع إلكتروني خاص بالشبكة [www.annd.org]، يخضع للتطوير الدائم بهدف تحويله إلى أداة تفاعل بين منظمات المجتمع

المدني في العالم العربي. وتجدر الإشارة إلى أن الموقع يتلقى ثناءً من الزائرين العديدين، نظراً لما يقدمه لهم من المعلومات المفيدة لعملهم.

2. اجتماعات مكتب التنسيق (الملحق رقم 1)

انعقد اجتماع مكتب التنسيق على هامش المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع، الذي جرت فعالياته في مومباي، وقد ناقش المراحل التحضيرية للمنتدى الاجتماعي العربي ودور الشبكة فيه. كما انعقد اجتماع ثانٍ في المغرب على هامش المنتدى الاجتماعي المغربي، حيث قدم فيه تقرير عن نشاطات عام 2003 وبرنامج عمل عام 2004، فضلاً عن التقارير المالية والموازنة. كما عقد اجتماعان بين أعضاء مكتب التنسيق شاركت في أولهما أغلبية صودف وجودها في بيروت بمناسبة اجتماع التخطيط الاستراتيجي لأهداف التنمية الألفية، فيما عُقد الآخر في شهر حزيران (يونيو) على هامش الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي والدولي لدعم المجتمع المدني الفلسطيني من أجل التنمية؛ وكانت المواضيع الأبرز حول المنتدى الاجتماعي

العربي والتحضيرات الجارية له.

3. الاجتماعات الدولية

أ. المؤتمر الدولي حول الديمقراطية G05: ينظم منتدى «مونتريال» الدولي (كندا) مؤتمراً دولياً حول الديمقراطية العالمية يتوزع إلى ثلاثة مسارات تتناول أبرز التحديات التي يواجهها النظام العالمي في ظل التحول الذي طرأ على طبيعة القوى المؤثرة ودور المؤسسات الدولية والحكومات. ومن المتوقع أن ينعقد المؤتمر في «مونتريال» في أواخر شهر أيار (مايو) 2005. وقد تشكلت لجنة تحضيرية للمؤتمر من منسقي المسارات وخبراء ومستشارين في السياسة الدولية للتعاون مع هيئة المنتدى الإدارية على تنظيمه. وقد عُيِّنت الشبكة في لجنة المؤتمر التحضيرية، وكُلِّفت بتنسيق المسار الأول المخصص لتحول دور المجتمع المدني في ضوء التغيرات الجغرافية.

ب. التحالف الدولي لمؤسسات المجتمع المدني «سيفيكوس» (Civicus): يعتبر هذا التحالف أحد أهم التحالفات

في «مونتيفيديو»، حيث أُتخذت جملةً من القرارات المتعلقة بمستقبل «الراصد الاجتماعي» ودوره في المرحلة المقبلة.

د. شاركت الشبكة في أعمال «المنتدى الاجتماعي العالمي» الرابع، الذي انعقد في «مومباي» في الهند، وقامت بتنظيم ثلاث ندوات حول مستقبل الحركة الاجتماعية العربية والمنتدى المدني العربي. كما شاركت في ندوات ولقاءات عربية للتداول في تنظيم «المنتدى الاجتماعي العربي»، حيث تشكلت لجنة عربية مؤلفة من اثني عشر عضواً في الشبكة لمتابعة التحضيرات العربية لتنظيم المنتدى.

هـ. شاركت الشبكة في اجتماع للتخطيط لحملة «أهداف التنمية الألفية» في بلدان شمال أوروبا انعقد في الدانمارك، وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن برامج الأمم المتحدة الإنمائية في هذه البلدان ومنظمات غير حكومية فيها. وتركز النقاش حول الهدفين السابع (المتعلق بالتنمية المستدامة) والثامن (المتعلق بالمشراكة العالمية ودور البلدان المتقدمة في هذا المجال).

و. نظم البرلمان المغربي بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل خصصت للتقرير

التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والصناديق الدولية. ومن أهم أهدافه دفع التعاون والتنسيق الدولي في سبيل تقوية منظمات المجتمع المدني وتمكينها وتعزيز التعاون والتنسيق بينها وبين الجهات المانحة من مؤسسات وصناديق. وقد انتخبت الشبكة عضواً في مكتب «سيفيكوس» الإداري أخذاً بعين الاعتبار دورها الإقليمي في دعم المجتمع المدني في البلدان العربية وتطويره، وما تؤمنه لشرائحه من حضور دولي.

ج- مكتب تنسيق الراصد الاجتماعي/التقارير: شاركت الشبكة في نشاطات «الراصد الاجتماعي» التي نظمت في العام 2004، ولاسيما في كتابة تقارير وطنية ومقالة تناولت الأمن الإنساني والتحرر من الخوف، وقد نُشرت كلها في التقرير السنوي. وقد ساهمت الشبكة في إطلاق التقرير الذي جرى في المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك بحضور كثيف للصحافة العالمية؛ كما نظمت ندوة لمدوبي البلدان الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية في المقر نفسه.

كما شاركت الشبكة في اجتماعات مكتب تنسيق «الراصد الاجتماعي»؛ وفي الاجتماع للتخطيط الاستراتيجي الذي انعقد

العمومية التأسيسية والمنتدى المدني في «لوكسيمبرغ» خلال عام في 2005.

ط. التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني: بادرت الشبكة إلى دعوة شبكات عربية من قطاعات مختلفة تمثل المنظمات البيئية والنسائية والصحية والتربوية والمعاقين إلى تأسيس تحالف لمنظمات المجتمع المدني للتعاون في متابعة أهداف التنمية الألفية. أما الشبكات التي شاركت في الاجتماع فهي كما يلي:

i. الشبكة العربية للبيئة والتنمية

ii. شبكة عايشة

iii. المنظمة العربية للمعاقين

iv. شبكة التعليم

v. التأهيل الدولي/المكتب العربي

vi. حركة صحة الشعوب/المكتب العربي

الإقليمي لأهداف التنمية الألفية، فدعت الشبكة وشاركت في الورشة التي اتخذت بعداً تقويمياً للمسار الذي تسلكه فيه عملية تحقيق الأهداف، وبالتالي عن مشاركة المجتمع المدني في العملية برمتها.

ز. النداء العالمي للتحرك ضد الفقر (GCAP): وقعت الشبكة على النداء الذي يضم تحالفاً واسعاً من المنظمات والشبكات الدولية والإقليمية. وسيقوم التحالف بتنظيم تحركات دولية خلال العام 2005 في ثلاث مناسبات كبرى هي: اجتماع مجموعة الثماني في تموز (يوليو) في المملكة المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر)، واجتماع «منظمة التجارة العالمية» الوزاري السادس في «هونغ كونغ». كما تشارك الشبكة في لجنة التيسير الدولية حيث تنسق المنطقة العربية.

ح. المنبر المدني الأوروبي المتوسطي: ساهمت الشبكة بشكل فعال في التحضيرات التي جرت لتأسيس المنبر، وهي عضو في اللجنة التسييرية التي تحضر لانعقاد الجمعية

من عشرة دول عربية (لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، البحرين، اليمن، المغرب، تونس، العراق)، بالإضافة إلى ممثلين عن مكاتب «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» الوطنية (القطرية) في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والسودان وتونس ولبنان وسورية وممثلين إعلاميين من مصر ولبنان.

استمرت أعمال الورشة ثلاثة أيام قُدمت خلال جلساتها تقارير عن البلدان العربية التي أطلقت فيها الحملة، وذلك بغية تعريف المشاركين بأهداف الألفية؛ فعرضت تجارب ثلاثة بلدان عربية (تونس، السودان، ولبنان)، بالإضافة إلى تجارب من أمريكا اللاتينية وآسيا. وتلاها ورشة عمل لتعريف المشاركين بكيفية تخطيط حملة لمراقبة تطبيق الأهداف في الدول العربية.

أبرز ما ساهمت الورشة في تحقيقه:

1. تفعيل الشراكة بين العديد من الجهات المسؤولة (الأمم

ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي - الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية في المنطقة العربية

1-3 نيسان (إبريل) 2004/بيروت، لبنان (الملحق رقم 2).

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي، وذلك بين الأول والثالث من نيسان (أبريل) 2004 في بيروت، لبنان.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين على آليات إدارة الحملة الإقليمية للألفية، وبلورة استراتيجية محدّدة لإطلاقها في المنطقة العربية، والخروج بوثيقة وجدول أعمال يساهمان في استخدام هذه الأهداف، كأداة فاعلة لتحقيق التغيير المستدام في المنطقة العربية، وتحديد سبل ووسائل تقوية منظمات المجتمع المدني العربية، وانخراطها في الأحداث والمجريات الدولية.

شارك في ورشة العمل ممثلون عن منظمات المجتمع المدني

المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأطر الحكومية) بصدد التنمية وأهداف التنمية الألفية.

2. التأكيد على أن دور منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على متابعة آلية تطبيق الأهداف ومراقبتها من قبل الجهات المعنية فحسب، بل يتعداه إلى أخذ دور أساسي في صياغة مؤشرات مقننة، تنطبق على الأقطار العربية، وأن تصدر توصيات في صدد السياسات الوطنية الحكومية في موضوع أهداف الألفية.

3. إطلاق حملة إقليمية لأهداف التنمية الألفية، التي تأتي ضمن إطار الحملة الدولية التي يطلقها «الراصد الاجتماعي»، مدتها سنة ونصف، على أن تنتهي في آب (أغسطس) 2005، قبل الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تكون هناك محطة أواخر العام 2004 للتقييم ولتطوير العمل.

أ. تمثلت استراتيجية الحملة بالضغط والتأثير، بحيث تعتمد على وسائل المناصرة كبناء القدرات ورفع الوعي والتشبيك الوطني والإقليمي وتبادل المعلومات، وكذلك

توفير قاعدة من المعلومات للحملات الوطنية ومشاركة الإعلام في الحملة والتأثير على صنّاع القرار في الوزارات والبرلمانات.

ب. تضمنت الحملة ثماني حملات وطنية في لبنان ومصر والسودان واليمن والبحرين والمغرب وتونس والأردن.

4. إصدار توصية بضرورة مساهمة منظمات المجتمع المدني في كتابة تقرير حول آليات عملها على هذا الموضوع، ووجهة نظرها حوله.

5. تحديد أبرز أدوار الجهات المعنية من وجهات نظر مختلفة، دور منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة من وجهة نظر القطاع الاهلي، ودورهما من وجهة نظر الأمم المتحدة.

المشاركة في تنظيم ورشة عمل إقليمية تحضيرية حول
الشراكة بين المجتمع المدني العربي والفلسطيني لدعم
التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
9-10 حزيران/يونيو 2004 (الملحق رقم 3)

نظمت الشبكة، ورشة عمل حول «الشراكة بين المجتمع
المدني العربي والفلسطيني لدعم التنمية في الأراضي
الفلسطينية المحتلة» في بيروت يومي 19 و20 حزيران
(يونيو) 2004، وذلك بالتعاون والتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا» وشبكة المنظمات
الأهلية الفلسطينية.

وقد شارك في الورشة 85 ممثلاً عن القطاع الأهلي من 17
دولة عربية، يمثلون 63 جمعية وشبكة وطنية وإقليمية، فضلاً
عن ممثلين عن المؤسسات الدولية ووزير التخطيط في السلطة
الوطنية الفلسطينية ومجلس أمناء صندوق العون القانوني
للفلسطينيين.

وهدفت الورشة إلى تقديم ملخص لمضمون اللقاء
الفلسطيني الداخلي، الذي عقد قبل انعقاد الورشة، مع تحديد

لأولويات المجتمع المدني الفلسطيني وخطه ورؤاه في ما يتعلق
 بالتنمية وتبادل التجارب والمعلومات بين المجتمعات المدنية
 العربية والفلسطينية والعالمية، بالإضافة إلى اقتراح آليات
 فعّالة للتعاون والدعم بين منظمات المجتمع المدني العربي
 والفلسطيني. أما أهم التوصيات التي صدرت في هذا المجال،
 لتدعيم فعالية عمل المجتمع المدني الفلسطيني، فقد تمثلت
 بضرورة:

- تطوير خطة طوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة بناءً على
 حاجات المجتمع الفلسطيني.
- تطوير معايير لاختيار الأشخاص الأكثر حاجة إلى
 المساعدة والدعم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تأمين تدفق مستديم للمساعدة والدعم.
- إشراك العامة في النقاش الجاري حول مواضيع التنمية في
 الأراضي المحتلة.

ومن أبرز نتائج الورشة التأكيد على أولوية العمل من أجل
إحلال السلام الشامل والعدل، نظراً لتأثير الأوضاع السياسية
والأمنية على الواقع التنموي، ومقاومة الاحتلال والمساهمة

4. تطوير خطط قطاعية لتكثيف النشاط والشراكة في المجالات المشتركة.

5. تفعيل التعاون على الصعيد الأكاديمي، كإعداد الدراسات وتنظيم الدورات، وذلك عبر تكثيف المنح وعقد دورات تقنية غير متوفرة في الأراضي المحتلة، فضلاً عن تبادل التلاميذ والأساتذة، مع الإشارة إلى ضرورة نشر هذه الدورات والبرامج.

6. تشجيع متطوعين ناشطين في منظمات المجتمع المدني العربية للمشاركة في برامج متعلقة بموضوع التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7. تنظيم حملات ضغط وتأثير دورية تتناول مواضيع تتعلق بالتنمية في البلدان العربية.

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو الدولة المستقلة

11-13 تشرين الأول/أكتوبر 2004

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتنظيم «المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي

في بناء السلطة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية والمستقلة، وكذلك المساهمة في بناء مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها إضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني وتكوين رؤى مشتركة للتنمية في الأراضي الفلسطينية (الملحق رقم 3).

وقد عُدَّت تجارب منظمات المجتمع المدني العربية والدروس الممكن استخلاصها من التعاون والشراكة العربية - الفلسطينية، وصولاً إلى اقتراح استراتيجيات وآليات لدعم مسار الشراكة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الأهلية العربية:

1. تعزيز نشر المعلومات حول الوضع الفلسطيني والتنمية في فلسطين وانتقالها عبر الإعلام ووسائطه، وتحديداً من خلال «الإنترنت».

2. تقوية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني العربية والفلسطينية.

3. تطوير خطط عربية - فلسطينية تحتوي بدائل سياسية وتوزع على منظمات المجتمع المدني العربية لمشاطرتها الرأي ومشاركتها في النقاش.

الفلسطينية المحتلة - نحو الدولة المستقلة»، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، وذلك بين 11 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2004 في بيت الأمم المتحدة ببيروت. انعقد المنتدى على مدى أربعة أيام، وتضمن كلمات رئيسة وورش عمل متوازية وجلسات عامة. كما نُظِّمت نشاطات ثقافية واجتماعية ومعارض إلى جانب الاجتماعات.

وقد شارك في المنتدى ما يناهز الخمسمائة مشارك من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن المنظمات الحكومية الدولية والهيئات التابعة لها، وكذلك من العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الوفود والهيئات الرسمية من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في إسكوا.

ورمى المنتدى إلى التأكيد على ضرورة استمرار عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. ولتحقيق هذه الغاية، سعى المنتدى إلى:

1. تعزيز الشراكة العربية الفلسطينية وزيادة المنافع المتأتية

من آليات الدعم العربي المالي للشعب الفلسطيني.

2. التأكيد على مسؤوليات المجتمع الدولي والتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، بناءً على الأعراف والمبادئ الدولية والقرارات المتعددة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.
3. عرض الرؤية والأولويات والخطط المستقبلية الفلسطينية حول عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على المجتمعات العربية والدولية.
4. تعزيز الشراكات العربية الثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الحكومي وعلى مستوى المجتمع المدني والصناديق والمنظمات، وذلك بهدف مساعدة الفلسطينيين، ضمن الإطار الدولي القائم، على تجاوز الآثار الاجتماعية الاقتصادية للاحتلال ومواجهة التحديات المستقبلية رغم عدم الاستقرار السياسي والأمني.
5. حشد الدعم العربي لعملية إعادة التأهيل والتنمية في

الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال:
أ. مساندة آليات الدعم التابعة للحكومات والصناديق المالية
والمؤسسات.
ب. تعزيز الشراكة العربية الدولية الفلسطينية في القطاع
الخاص.
ج. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربية في
مشاريع التنمية المستدامة في حالات الطوارئ.
د. إيجاد روابط وقنوات أكثر قوة يمكن للشركات الفلسطينية
استخدامها لدعم الفلسطينيين تحت الاحتلال.

ورشة عمل حول شراكة «المجتمع المدني العربي -
الفلسطيني» (الملحق رقم 4)
14 - 11 - 2004، بيروت - لبنان

نظمت الشبكة ورشة عمل حول «شراكة المجتمع المدني
العربي - الفلسطيني» في إطار أعمال المنتدى يوم 14 تشرين
الأول/أكتوبر 2004، وقد شارك فيها ممثلون عن منظمات
المجتمع المدني من سائر البلدان العربية عامة، ومن فلسطين
خاصة عن وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة
شؤون الأسرى والمحربين ووزارة الصحة. كما شارك ممثلون
عن إدارة الشبكات العربية الناشطة في القطاعات التنموية
المختلفة (الصحة، التعليم، البيئة والزراعة)، وعن الفئات
الأساسية المؤثرة والمتأثرة مباشرة بهذه القطاعات (المرأة،
الشباب، المعوقون).

وقد هدفت الورشة إلى التأكيد على التزام المجتمع المدني
العربي ومسؤوليته، بوصفه جزءاً من المجتمع العالمي تجاه الشعب
الفلسطيني، ودعم التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،
وتشكيل آليات شراكة ناجحة بين المجتمع المدني العربي
والفلسطيني. وبصورة أكثر تحديداً، فقد هدف الاجتماع إلى:

- المساهمة في تحديد تصور أوضح حيال الاحتياجات والأولويات والقدرات والفرص المتاحة أمام الشراكة والتعاون بين المجتمعات المدنية العربية وبين المجتمع المدني الفلسطيني.
- تحديد آليات عملية للشبكات الإقليمية في كل من القطاعات المطروحة للعمل مع منظمات المجتمع الفلسطيني، بما يفسح في المجال أمام سبل دعم للشعب الفلسطيني ومنظماته عربياً وإقليمياً.
- مناقشة الاستراتيجيات الخمس التي تم تبنيها من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:
- * تعزيز الوعي المجتمعي تجاه الموضوعات والقضايا الرئيسية في التنمية ومحاربة الفقر.
- * التأثير في الأنظمة والتشريعات والسياسات العامة العائدة لصنّاع القرار بشكل عام، والسلطة الفلسطينية بشكل خاص.
- * تقديم الخدمات

- * المأسسة وبناء القدرات
- * التشبيك والتنسيق بين جميع الأطراف المؤثرة في عملية التنمية والتحول الديموقراطي.
- ولعلّ أهم ما نتج عن الورشة إعلان إنشاء تحالف إقليمي تشارك فيه شبكات إقليمية، ولاسيما القطاعية منها، وذلك بهدف تفعيل التواصل وتطوير التبادل بين مؤسسات المجتمع المدني العربي والفلسطيني، وتأمين الدعم اللازم لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بغية تمكينها من مواجهة تحديات الإغاثة والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيعمل هذا التحالف، بالتالي، على:
- بلورة خطة الدعم وترجمتها إلى استراتيجية ضمن مهلة زمنية محددة للبدء بالعمل على الآليات وتنفيذها.
- تنظيم ندوات ولقاءات وطنية لشرح الاستراتيجية.
- الوصول إلى تنظيم ندوة مشتركة بين تحالف الشبكات العربية وبين الصناديق العربية لبلورة هذه الخطة ولتعزيز سبل تواصلها والتشبيك في ما بينها.

أوراق العمل التي انحصرت ضمن محاور الضرورات التنموية لمجتمع المعلومات والمعرفة بالدول العربية، وواقع مجتمع المعلومات في الوطن العربي وحماية الحقوق والحريات. وقد ساهمت الشبكة بتسهيل مشاركة ممثلين عن جمعياتها الأعضاء في تونس والأردن، كما قدمت ورقة بعنوان: «البعد التنموي لمجتمع المعلومات ودور المجتمع المدني». هذا، وقد صدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات في المجالين الوطني والعربي من ناحية، والدولي من ناحية ثانية (الملحق رقم 5)، أهمها على الصعيدين الوطني والعربي: - دعوة مؤسسات المجتمع المدني لوضع الخطط والبرامج الخاصة برفع الوعي حول الآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاه قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية؛ ومطالبة الحكومات العربية ومؤسسات القطاع الخاص بإشراك مؤسسات المجتمع المدني بكافة النشاطات والتحضيرات، وباحترام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأفراد، ولاسيما

ما أنجز عام 2004 ولم يكن ملحوظاً في الوثيقة البرنامجية:
أ- متابعة آلية التحضيرات الإقليمية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (النصف الثاني).
ب- المشاركة في المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»
عمان، الأردن، 13-15 أيلول/سبتمبر 2004 (الملحق رقم 5).
شاركت الشبكة في المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة» الذي انعقد في الأردن بين 13 و15 أيلول/سبتمبر 2004 في إطار التحضيرات الإقليمية لـ«القمة العالمية لمجتمع المعلومات» التي سوف تُعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.
شارك في المؤتمر ممثلون لعدد من مؤسسات المجتمع المدني وخبراء وأكاديميون ونشطاء من تسع دول عربية (الأردن، مصر، سورية، لبنان، فلسطين، تونس، ليبيا، اليمن والإمارات العربية المتحدة). وقد نوقشت خلال الاجتماع مجموعة من

المشاركة في وضع المبادئ العامة للمجموعة العربية،
تحضيراً للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
15 أيلول/سبتمبر 2004 (الملحق رقم 6).

شاركت الشبكة في اجتماع المجموعة العربية الثاني، الذي
انعقد بموازة أعمال المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع
معلومات أكثر عدالة»، 15 أيلول (سبتمبر) 2004.

وقد اتُفق خلال الاجتماع على صياغة المبادئ العامة
للمجموعة العربية التي تهدف إلى تقوية مشاركة منظمات
المجتمع المدني العربي الفعالة لحضور «القمة العالمية
لمجتمع المعلومات»، وتنمية الوعي والمعرفة وتطوير مجتمع
المعلومات لتنمية العدالة الاجتماعية، والعمل على تمكين
المرأة كي تسهم في عملية التنمية المستدامة والاهتمام بالطفل
وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المجتمعات
العربية.

حریتهم في الرأي والتعبير، وحرية نشر المعلومات وتدفعها.
كما تأسست، فضلاً عن ذلك، مجموعة عربية تضم مؤسسات
المجتمع المدني العربي وتعمل على حماية مفاهيم حقوق
الإنسان والتنمية والديموقراطية وتعزيزها، والمشاركة الفعلية
في الاجتماعات المحلية والإقليمية التحضيرية للمرحلة
الثانية من «القمة العالمية لمجتمع المعلومات»، وتفعيل
دور المجموعة العربية بكافة الوسائل المتاحة، وخصوصاً
الإلكترونية منها.

- أما على الصعيد الدولي، فقد دعت التوصيات المجتمع
الدولي - ولاسيما المنظمات الدولية التي تقود عملية تنظيم
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها - إلى التفاعل مع
مؤسسات المجتمع المدني العربية والدولية والتشارك معها،
بهدف حماية حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة،
وإلى الاضطلاع بدور فعال في سبيل الوصول إلى مجتمع
معلومات أكثر عدالة، يلبي طموحات الشعوب ويحمي حقوقهم
سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

المشاركة في المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني لدول
غربي آسيا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

دعت الشبكة مشاركة ممثلين عن جمعياتها الأعضاء في
المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني لدول غربي آسيا، الذي
انعقد في سورية بقصر الأمويين (21-23 تشرين الثاني/نوفمبر
2004)، وذلك بمساهمة من مؤسسة «هينريش بل»؛ وهذان
الممثلان هما الأستاذ أحمد القلعي (من الرابطة التونسية للدفاع
عن حقوق الإنسان، تونس) والأستاذ مجدي بلال عبد الحميد
(من الجمعية المصرية للدعم المجتمعي، مصر). كما سهّلت
مشاركة ممثلين من إدارتها التنفيذية وناشط شاب من العراق.
قدم الأستاذ عبد الحميد ورقة بعنوان «تحديات الأمية وآلية
تطبيق مجتمع المعلومات في المنطقة العربية»، في حين عمل
الأستاذ قلعي على توزيع تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان
في تونس.

وقد شاركت الشبكة في المؤتمر الإقليمي عبر تقديم

ورقتين:

1. «الشباب في المنطقة العربية: التحديات والفرص في
إطار بناء مجتمع المعلومات»، التي قُدِّمت في جلسة
المجتمع المدني.

2. «مجتمع المعلومات والمعرفة؛ قضايا في التنمية والتجارة
والإصلاح والديموقراطية»، وقد قُدِّمت في الجلسة التي
تناولت القضايا الدولية.

هذا، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الشبكة كانت قد دعت
المجموعة العربية لمنظمات المجتمع المدني المُتَابِعَة للقمة
العالمية لمجتمع المعلومات» إلى عقد اجتماع تشاوري، وذلك
في 23 تشرين الثاني (نوفمبر).

وأهم ما أكد عليه المجتمعون هو أهمية التسجيل للمشاركة
في الاجتماعات التحضيرية و«القمة العالمية لمجتمع
المعلومات»؛ وضرورة توسيع رقعة مشاركة المنظمات المدنية
ورفع مستوى وعيها ومتابعتها أعمال القمة لجهة المضمون،
إضافةً إلى أهمية تفعيل العمل مع المنظمات العالمية التابعة لقمة
مجتمع المعلومات، كالراصد الاجتماعي وغيره. وفي الختام أقر
المجتمعون النقاط التالية:

ما لم يتم إنجازه وكان ملحوظاً في الوثيقة البرنامجية:
أ. اجتماع إقليمي لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني
في المنطقة العربية بصدد الحملة الإقليمية لأهداف التنمية
الألفية (في النصف الثاني من عام 2004):

لم يعقد الاجتماع المذكور في النصف الثاني من عام 2004،
وقد كان يهدف إلى تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني
في المنطقة العربية، بصدد الحملة الإقليمية لأهداف التنمية
الألفية؛ والسبب أن هذا الهدف كان قد تحقق جزئياً في ورشة
عمل «التخطيط الاستراتيجي» التي انعقدت في نيسان (إبريل)
2004، الأمر الذي لم يعد يستوجب تنظيم ورشة عمل خاصة
بهدف بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

ب. اجتماع إقليمي تحضيري للاجتماع رفيع المستوى الذي
سوف تعقده الأمم المتحدة لمراجعة التقدم الحاصل في
تحقيق أهداف التنمية بعد خمس سنوات من صدور «إعلان
الألفية» (أواخر 2004):

1. يركز دور المكتب الدولي على تسهيل عملية تنظيم
القمة، وأما دور المجموعة العربية فيركز على تفعيل
المشاركة فيها، والدوران يكمل أحدهما الآخر.

2. إن الدعوة مفتوحة للجميع للمشاركة في الحلقة
الإلكترونية التي تأسست لتفعيل النقاش حول تحضير
منظمات المجتمع المدني لقمة تونس، ويمكن المشاركة
فيها لكل الراغبين في ذلك من خلال الموقع الإلكتروني:
www.arabcaucus.net

3. البحث في إمكانية إصدار ورقة عمل عربية مشتركة تعبر
عن وجهة نظر منظمات المجتمع المدني العربي، وتكون
مبنية على إعلان عمان؛ أو في إمكانية تحضير أكثر من
ورقة في هذا الإطار.

4. البحث في إمكانية التحضير لاجتماع إقليمي لمنظمات
المجتمع المدني، بحيث ينعقد قبل اجتماع القاهرة
ويتشارك في تنظيمه المجموعة العربية والمكتب
الدولي.

لم يعقد الاجتماع المذكور كون الشبكة تعتزم عقد اجتماع تحضيرى فى منتصف عام 2005 لمراجعة التقدم الحاصل فى الخطة من ناحية، وللتحضير للاجتماع رفيع المستوى الذى سوف تعقده الأمم المتحدة لمراجعة التقدم الحاصل فى تحقيق الأهداف بعد خمس سنوات من صدور «إعلان الألفية» وبعد سنة من بدء تطبيق الخطة.

العولمة والتجارة في العالم العربي

اجتماع مواز لقمة تونس العربية

14-16 آذار، تونس

اكتسب اجتماع القمة العربية السنوي أهمية ومعنى خاصين هذه السنة، في غمرة الجدل المتزايد حول الإصلاحات ومبادرات الديمقراطية في المنطقة العربية. وفي هذا المناخ، شرعت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» في مبادراتها لتأسيس المنتدى المدني العربي الذي انعقد بمناسبة اجتماع القمة العربية في بيروت عام 2002. وقد كان هذا المنتدى علامة على تغير حدث إلى هذه الدرجة أو تلك، مع القرار الذي اتخذته منظمات المجتمع المدني العربي لمراقبة تنفيذ المواقف الرسمية، كشكل من أشكال المناصرة والدفاع والضغط والمشاركة. ويتّصف هذا بأهمية كبيرة، إذ تباشر جامعة الدول العربية عملية إعادة هيكلة وإصلاح قد تعني فرصة أمام منظمات المجتمع المدني العربي لتقوي دورها ضمن إطار الجامعة وتعزيزه.

وقد اقترحت «الشبكة» الخط الموازي بناءً على أهمية متابعة المبادرة التي أُطلقت أثناء انعقاد المنتدى المدني العربي، فضلاً عن تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني العربي وإسهاماتها في النقاشات المتعلقة بالإصلاحات في المنطقة. وقد نُظّم اللقاء في تونس بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهما عضوان في «الشبكة». انعقد الاجتماع بين 14 و16 آذار (مارس) 2004 تحت عنوان: «تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العربي في عملية إصلاح الجامعة العربية»؛ وقد اقترح أن يُعقد بموازاة القمة العربية؛ مع العلم أن انعقادها تأجل حتى أيار (مايو) من العام نفسه. وقد ضمّ الاجتماع العديد من ممثلي المجتمع المدني والخبراء في مسائل الإصلاح والديمقراطية والجامعة العربية؛ وشكّل مبادرة لتعبئة انخراط منظمات المجتمع العربي في عملية إصلاح الجامعة العربية؛ كما شكّل فرصة لمنظمات المجتمع

اجتماع «المنتدى الاجتماعي العربي» التحضيرى
المكان: مقر «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية»

4 نيسان 2004، بيروت - لبنان

دعت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية»
إلى اجتماع للجنة متابعة المنتدى الاجتماعي العربي يعقد في
الرابع من نيسان (إبريل) 2004. و«الشبكة» عضو في لجنة
المتابعة التي تشكّلت إثر عدة اجتماعات تحضيرية تتعلق
بالمندى الاجتماعي العربي كانت قد عُقدت أثناء انعقاد
المنتدى الاجتماعي العالمي لعام 2004 في «مومباي». وتضمُّ
اللجنة 13 شبكة ومنظمة إقليمية مهتمة بعملية تأسيس المنتدى
الاجتماعي العربي. وخلال اجتماعات المنتدى الاجتماعي
العالمي أقرت لجنة المتابعة عقد اجتماع تحضيرى لمناقشة
تقدّم العمليات التحضيرية المحقّق ولمزيد من تطوير ورقة
المنتدى الاجتماعي العربي المفهومية.

المدنى العربي كى تطوّر توصياتها المتعلقة بالمسائل المطروحة
فى جدول أعمال القمة العربية لعام 2004 الذى شمل:

- القضية الفلسطينية.
 - الوضع فى العراق.
 - إصلاح الجامعة العربية وإعادة هيكلتها.
 - مسألة الشرق الأوسط الكبير.
- وفى هذا الصدد، قُسم الاجتماع إلى خمسة موضوعات
رئيسية هي:
1. مصلحة المجتمع المدنى فى إصلاح جامعة الدول
العربية.
 2. العلاقة بين كل من الجامعة العربية والمجتمع المدنى
العربى، واقعاً وأفاقاً.
 3. مناقشة مبادرة الشرق الأوسط الكبير.
 4. تحليل عملية إصلاح الإعلان العربى لحقوق الإنسان.
 5. مسؤوليات المجتمع المدنى العربى حىال العراق
وفلسطين.

المتوقَّع آنذاك انعقاده في الأردن، ومفهوم المنتدى الاجتماعي العربي وخلفيته. كما ناقش المجتمعون نتائج الاجتماع الذي انعقد في تونس بموازاة اجتماع القمة العربية، ونظَّمته الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الشبكة.

وقد أعلن الاجتماع اجتماعاً تشاورياً غير رسمي للجنة متابعة «المنتدى الاجتماعي العربي»، أخذاً بعين الاعتبار أنَّ الأعضاء الثلاثة عشر لم يكونوا كلهم حاضرين؛ هذا، وقد جرت مناقشات عميقة وواسعة في ما يتعلق بالتوقُّعات والآمال المرجوة من المنتدى الاجتماعي العربي والأنشطة المقترحة، ضمن إطار عمل التحضيرات للمنتدى الاجتماعي العربي، ودور مختلف المجموعات ضمن المنتدى المقترح. وقد شكَّلت التقارير الوطنية المتعلقة بالتحضيرات الجارية للمنتدى الاجتماعي العربي تبادلاً مفيداً للآراء والأفكار بين المشاركين. كما كان الاجتماع فرصة أمام أعضاء لجنة المتابعة لمناقشة العديد من المسائل المهمة بالنسبة لتحقيق التقدُّم في العمليات التحضيرية للمنتدى؛ كدور الأحزاب السياسية في منتدى اجتماعي كهذا، ومسائل تمويله...

وقد حضر الاجتماع 14 ممثلاً لعدة جمعيات - أعضاء في لجنة المتابعة. وبالإجمال، فقد حضر 7 من أصل 13 من المنظمات الأعضاء في لجنة المتابعة، بما فيها: الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والمنتدى الاجتماعي المغربي، والمنتدى الاجتماعي السوداني، وشبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، ولقاء المنظمات غير الحكومية في لبنان، والمنتدى التنسيقي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة في لبنان، إضافة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

وقد تناول المجتمعون بالنقاش العمليات الوطنية والتحضيرات المتصلة بالمنتدى الاجتماعي العربي. وقدَّم المشاركون - ممثلو كلِّ من فلسطين والمغرب وتونس والبحرين والأردن ولبنان والسودان - تقاريرهم عن التحضيرات على المستويات الوطنية والتحديات التي تواجههم. وقد اشتمل جدول أعمال الاجتماع أيضاً على مسائل مشاركة الشباب في المنتدى الاجتماعي العربي، وعلاقة الأحزاب السياسية بالمنتديات الاجتماعية، والتحضيرات الجارية لعقد اجتماع إقليمي لمنظمات المنتدى الاجتماعي العربي في موازاة المنتدى الاقتصادي العالمي

وفي ختام الاجتماع اتُخذت القرارات التالية:

- تحضير ورقة بحث في الحركة الاجتماعية العربية.
- تعميم نقاط النقاش الرئيسية المُثارة على كل أعضاء لجنة المتابعة.
- مواصلة التحضيرات لعقد الاجتماع الموازي للمنتدى الاقتصادي العالمي.
- تطوير عملية تعبئة الشباب وتنميتها ضمن إطار عمل المنتدى الاجتماعي العربي.

حلقة النقاش الإقليمية الموازية للمنتدى الاقتصادي العالمي
في الأردن

15-17 أيار 2005، عمان - الأردن (ملحق رقم 7)

منذ عام 1973 ينعقد منتدى «دافوس»، المنتدى الاقتصادي العالمي، سنوياً ليضم ممثلين عن القطاعات العامة والخاصة من كل أنحاء العالم ليناقشوا أجندة الاقتصاد العالمي. والمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الأردن هو جزء من عملية منتدى

«دافوس» التي تعالج الأجندة الاقتصادية الإقليمية ومختلف المسائل الاقتصادية. وقد التأم المنتدى الاجتماعي العالمي بدايةً لتجسيد وجهات نظر الحركة الاجتماعية العالمية المتعلقة بالمسائل التي يتصدى لها المنتدى الاقتصادي العالمي ويعالجها؛ وكان القطاع الخاص مع الحكومات في هذا المنتدى يوازي المجتمع المدني الملتئم في المنتدى الاجتماعي العالمي. وقد بدأ المنتدى الاجتماعي العالمي، مؤخراً، يتمتع بوجود مستقل، وهو ما يزال يعالج المسائل التي يتصدى لها المنتدى الاقتصادي العالمي، مع الإشارة إلى أن المنتديين ينعقدان في الفترة نفسها من كل سنة.

في عام 2004، جمع المنتدى الاقتصادي العالمي رجال أعمال المنطقة وحكوماتها ضمن عملية نقاش ركزت على تنفيذ إصلاح السياسات. وقد تناول النقاش أربعة مجالات رئيسية هي:

- التشارك من أجل الإصلاح الإقليمي.
- تحديد أجندة الأعمال.
- العراق المتحول، العراق الجديد.
- الأجندة العالمية: التأثير على المنطقة.

تمكّنهم حجز بطاقات سفرهم. وقد ضُمَّت الحلقة نحو 75 مشاركاً من الأردن ولبنان وسورية والبحرين واليمن وفلسطين وتونس والجزائر. بيد أنه لم يحضر الحلقة مشاركون عالميون؛ أضف إلى ذلك أن العديد من المشاركين تجنبوا المشاركة، بمن فيهم متحدثون رئيسيون.

وقد تصدّت أجنده الحلقة للمسائل المدرجة على جدول أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي، فضلاً عن مناقشة اتفاقيات التجارة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية» والشراكة الأوروبية - المتوسطية واتفاقيات التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية والتجارة الإقليمية العربية والاقتصاد في العراق ومسألة دخوله إلى «منظمة التجارة العالمية» ودور المجتمع المدني في تعزيز وثافة صلة اتفاقيات التجارة بمتطلّبات المحليين وحاجاتهم، وغير ذلك من المسائل.

وعلاوةً على ذلك، فقد ساعد الاجتماع على توضيح مختلف وجهات النظر المتكوّنة لدى منظمات المجتمع

وهكذا، فقد كان من الضروري والأساسي، بالنسبة إلى المجتمع المدني العربي، أن يتابع هذا الاجتماع ويقدم وجهة نظر مغايرة، بديلة، حول المسائل المُدرّجة في أجنده المنتدى الاقتصادي العالمي، وخصوصاً وهو على أهبة الإعداد لعملية «المنتدى الاجتماعي العربي».

وقد عمدت «الشبكة» إلى تنظيم حلقة نقاش بالتنسيق مع الاتحاد النسائي الأردني في موازاة المنتدى الاقتصادي العالمي - الذي التأم بين 15 و17 أيار (مايو) 2004. وقد عُقدت الحلقة قبل يوم من انعقاد المنتدى، أي يومي 14 و15 أيار (مايو) 2004، بغية جذب اهتمام وسائل الإعلام وتحقيق تغطية واسعة.

وقد أصدرت الحكومة الأردنية الإذن بعقد الحلقة بنحو أربعة أسابيع قبل موعد انعقادها المقترح؛ الأمر الذي سبّب مصاعب عدة في ما يتعلق بالجوانب التنظيمية واللوجستية، بحيث لم يتوفر الوقت اللازم للعديد من المدعوين الحصول على تأشيرات دخولهم إلى الأردن، فيما عانى آخرون من عدم

المشاركة في «المنتدى الاجتماعي المغربي» 27-29 تموز، الرباط - المغرب

انعقد المنتدى الاجتماعي المغربي الثاني في الرباط بين 27 و29 تموز (يوليو) 2004، بعد أن كان نُظِم للمرة الأولى في «بوزنيقة» خلال عام 2003. وقد غطّى جدول أعمال المنتدى المسائل التالية: العولمة النيولبرالية، والتنمية البشرية، وحقوق المرأة، والتغيُّرات الجيوسياسية، والديموقراطية والحريات العامة، والأبعاد الثقافية، والبيئة والتنمية المستدامة، والهجرة، ودينامية الحركة الاجتماعية العربية. وقد استضاف المنتدى الاجتماعي المغربي الثاني المنتدى الاجتماعي الأول للشباب المغربي، فضلاً عن استضافته عدة فعاليات ثقافية وفنية، إضافة إلى أنه أفسح المجال أمام المشاركين لعرض موادهم التي تجسد خلفياتهم وتنظيماتهم وبلادهم وأوضاعهم وتمثلها... وقد شاركت «الشبكة» في هذا المنتدى من خلال تنظيم مشاركة مجموعة قوامها 30 من النشطاء العرب، بمن فيهم 13 مشاركاً من الشباب، وقد أتوا جميعاً من 13 بلداً عربياً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُظمت «الشبكة» مؤتمرين وثلاث ورش عمل هي:

المجتمعين المدنيين الأردني والعربي المتعلقة بمسائل المنتدى الاجتماعي العربي المهمة؛ كالتنمية والشراكات الإقليمية والعالمية وهدف هذا المنتدى وغير ذلك. وقد ألقى الاجتماع الضوء على المسائل المثيرة للجدل ضمن المجتمع الأردني وبينه وبين منظمات المجتمع المدني، ولاسيما في ما يتعلق بمسائل العولمة والعلاقات مع المنظمات الدولية والعمليات الجارية، ودور المجتمع المدني في البلدان العربية. بيد أن التغطية الإعلامية للاجتماع لم تكن على المستوى المتوقع، حيث كانت المجموعات الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية تركز جهودها وقدراتها للإضاءة على المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت؛ إذ طُلب إليها أن تكون في موقع الحدث ابتداءً من 14 أيار (مايو). ولهذا السبب فقد دعا منظمو ورشة العمل إلى مؤتمر صحفي يوم 18 أيار (مايو) 2004 لتقديم الإعلان الختامي الصادر عن الورشة، الذي اتَّسَم بالشمولية وغطّى المسائل المدرجة تحت مجموعة المؤسَّرات التقويمية.

النقاش التي تناولت المنتدى الاجتماعي العربي. فقد شكّل هذا النشاط متابعةً لاجتماعات حوار ونقاش متعددة كانت «الشبكة» قد نظمتها لتتصدى للمسائل والديناميات المتعلقة بالحركة الاجتماعية العربية. ومنذ عام 2002 تنخرط «الشبكة» مع مختلف المجموعات العربية في إطلاق عملية تحضيرية ترمي إلى إنشاء المنتدى الاجتماعي العربي. وقد أقيمت في الورشة ثلاث مداخلات، حيث:

- تناولت المداخلة الأولى الأحزاب السياسية في داخل المجتمع المدني، مبيّنة دور كل من منظمات هذا المجتمع والأحزاب السياسية وعلاقتها في المنطقة العربية. وقد ألفت هذه المداخلة السيدة نعمت كوكو، وهي ناشطة مجتمع مدني وباحثة في المركز السوداني الجندري للبحوث والتنمية.

- وتناولت المداخلة الثانية جولة أفق في شراكات المجتمع المدني ودور منظمات المجتمع المدني العالمي في المنطقة وعلاقة هذه الأخيرة بمنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية؛ وقد ألقاها السيد عز الدين الأسبهي

- مؤتمر حول «مستقبل الحركة الاجتماعية العربية».
- ورشة عمل حول «المسائل الشبابية الرئيسية في حملة أهداف التنمية الألفية».
- مؤتمر حول «فلسطين والعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير».

- ورشة عمل حول «أثر الحرب على الشباب».
- ورشة عمل حول «الأزمة في دارفور السودان».
- حلقة نقاش في مسائل المنتدى الاجتماعي العربي.

هذا، وقد نظّمت الشبكة فعاليتين، من خمس فعاليات، بمشاركة HBF، وهما: مؤتمر حول «مستقبل الحركة الاجتماعية العربية»، ورشة عمل حول «المسائل الشبابية الرئيسية في حملة أهداف التنمية الألفية». وقد دعمت HBF مشاركة وفد الشبكة الذي تألف من 30 شخصاً، مغطّية تكاليف سفرهم وإقامتهم، فضلاً عن تعويضاتهم اليومية.

موجز عن ورشتي العمل:

1. مؤتمر «مستقبل الحركة الاجتماعية العربية»

هدَف المؤتمر إلى الإضاءة على المسائل التي تتجلى بوصفها تحديات وقضايا مثيرة للجدل وإلى مناقشتها، في سياق عمليات

من مركز حقوق الإنسان اليمني للمعلومات والتدريب.
- وتناولت المداخلة الثالثة، التي ألقاها الدكتور علام جرار (شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية)، تجربة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وقد ركز فيها على أربع مسائل: الخلفية التاريخية للحركة الاجتماعية، أثر الشروط الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني، واقع المجتمع الفلسطيني، فرص التقدم.

2. ورشة عمل «قضايا الشباب الرئيسية في حملة «أهداف التنمية الألفية»

كما أُعلن في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2000، فإن أهداف التنمية الألفية عبارة عن مجموعة مكونة من أهداف ثمانية تتناول المجالات التالية: الفقر والتعليم و«الإيدز» والصحة ومشاركة المرأة والاستدامة البيئية والشراكات العالمية من أجل التنمية. وتشكّل الحملة التي تحتضن هذه الأهداف الألفية رهنًا صدارة الحملات العالمية الرامية إلى

تحقيق التنمية. ويجدر بالذكر، في المجال نفسه، أن الحملة تضم 189 دولة من كل أنحاء العالم، بما فيها كل البلدان العربية؛ حيث أعلنت، كلها، التزامها بتحقيق الأهداف الثمانية بحلول عام 2015. وفي ما يتعلق بالمنطقة العربية، يسود إقرار مُتنام بأهمية حشد الجهود والموارد وتعبئتها ضمن إطار عمل تشكّله استراتيجية إقليمية لأهداف التنمية الألفية، وترمي إلى الاستجابة لحاجات للشعوب والأقطار العربية المتنوعة.

وقد نظّمت «الشبكة» ورشة العمل هذه للتأكيد على أهمية مشاركة الشباب في عملية تحقيق أهداف التنمية الألفية. وقد ضمّت الورشة نشطاءً شباباً من مختلف البلدان العربية، بما فيها فلسطين وسورية والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والسودان واليمن والبحرين والعراق والأردن.

وقد كانت هذه الورشة جزءاً من مقارنة كلية شاملة تبنّتها «الشبكة» وترمي إلى تعبئة الشباب وتعزيز مشاركتهم وانخراطهم في مختلف حملات المجتمع المدني وعملياته في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى ذلك فقد شكّلت الورشة فرصة

وظروفهم والإحصاءات المتوفرة ذات الصلة. بل إن المناقشات شملت طرح العقبات والمعوقات الرئيسية الماثلة في وجه تقدم دور الشباب في البلدان العربية. وهكذا، فقد جرى التركيز أكثر على دور الشباب في حملة «أهداف التنمية الألفية».

وقد ختم المشاركون الورشة بإعلانهم جملة توصيات مستوحاة من النقاشات التي خاضوها (الملحق رقم 8).

شكّلت هذه الورشة فرصة مهمة لتعزيز فهم تنظيم الشباب في المنطقة العربية وآليات العمل المشترك على صعيد المنطقة. كما وقد ساعدت كذلك «الشبكة» على تكوين فهم أفضل وصياغة أحكم لمشروعها الشبابي الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فتحت الورشة الطريق أمام تعزيز التشبيك وتبادل الخبرات بين الشباب المشارك. والجدير بالذكر هنا أنه أُطلق موقع «مجموعة ياهو» للنقاش الإلكتروني (youthmids@yahoo.com) كوسيلة للمحافظة على التواصل والتعاون بين المجموعات الشبابية التي شاركت في الورشة. ومن المقدر لهذا النقاش الإلكتروني أن يتوسّع ليشمل المزيد من الشباب من مختلف البلدان العربية.

لتأكيد أهمية التعبئة الشبابية حول قضايا التنمية المتعددة، وخصوصاً المنتدى الاجتماعي العربي، وذلك في سياق ما أثيرَ خلالها من مسائل متعلقة بأهداف التنمية الألفية. هذا، وقد أقيمت ثلاث مداخلات أساسية هي:

- في «وضع الشباب العربي ودوره المرتجى في التنمية»، وقد ألقاها السيد رضوان بو جمعة (المعهد الجزائري لحقوق الإنسان).

- في «الحاكمية الرشيدة ودور الشباب في تعزيز صنع السياسة»، وقد ألقاها السيد عصام خوري (المركز السوري للتدريب الثقافي والبيئي).

- في «آليات تنظيم الشباب وتعبئتهم ضمن حملة أهداف التنمية الألفية»، وقد ألقاها السيدة ليلي الوادي، وهي مراسلة وناشطة مغربية شابة.

وإضافةً إلى هذه المداخلات الرئيسية الثلاث، قدّم المشاركون مداخلات موجزة تعكس التجارب والخبرات الشبابية لدى مختلف البرامج الشبابية الموجودة في المنطقة. ولقد كانت هذه الورشة فرصة لإلقاء الضوء على أوضاع الشباب في المنطقة العربية

3. ورشة عمل «تأثير الحرب على الشباب»

انعقدت هذه الورشة كجزء من المنتدى الاجتماعي المغربي، واحتوت ثلاث مداخلات قدمها كل من: الأנסة رنا كامل (العراق)، والأנסة هيا غيث (شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية)، والسيد محمد جابر (مركز الشباب للتدريب والموارد). وقد أدار الورشة السيد أحمد عبد الرحمن (الجنة الطلبة الفلسطينيين في «كيبك»)

في المداخلة الأولى ركزت رنا كامل على الوضع الراهن في العراق وعلى المشكلة الأمنية التي تحد من نشاطات المدنيين بوجه عام. فتحدثت عن سوء التصرف الأميركي وتأثيره على حياة العراقيين الشباب، مشددة على المشكلات التي تواجههم في الحصول على تدريب تعليمي سليم.

وفي المداخلة الثانية جرى تناول وضع اللاجئين الفلسطينيين بوجه عام، مع التركيز على ظروفهم في لبنان. وتكلم جابر، وهو أحد اللاجئين في لبنان، على ظروف المخيمات وسكانها والخدمات التي يتلقونها.

أما المداخلة الثالثة التي قدمتها الأנסة غيث من فلسطين

فتناولت العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتأثير جدار الفصل العنصري الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية. كما تناولت في حديثها المسائل المرتبطة بحق العودة. وقد ركزت غيث على الظروف التي يعيشها الشباب الفلسطيني في ظلها، مشيرة إلى أن للعديد من العوامل تأثيراً حاسماً على تنميته، ومن ذلك:

1. العدوان السياسي؛ حيث يُحرم الشباب الفلسطيني من

حقوقهم الأساسية.

2. العدوان الثقافي؛ حيث تجري محاولات حثيثة للقضاء

على هوية الفلسطينيين الوطنية وفرض أساليب العيش الإسرائيلية الغريبة عن المجتمع الفلسطيني.

4. ورشة عمل «الأزمة في دارفور - السودان»

نظمت «الشبكة» هذه الورشة لاستخلاص النتائج في ما يتعلق بأزمة دارفور، في موازاة فعاليات المنتدى الاجتماعي المغربي. وقد رمت إلى تقديم موجز يتناول خلفية النزاع في دارفور وأسبابه الأساسية، وللنظر في تأثيراته الاستراتيجية

تصوير النزاع بين العرب وغير العرب، أو بين المسلمين وغير المسلمين، هي بكل بساطة غير مقبولة. فضمن إطار التنوع الذي يقوم عليه السودان، من الصعب جداً أن يرسم المرء الخطوط؛ ولكن، ولسوء الحظ، يبدو أن المجتمع الدولي يؤيد الانقسامات الموجودة. وقد أَلقت الأُنسة كوكو الضوء على الأعمال الوحشية التي ارتُكبت في هذا النزاع، وخصوصاً الإساءات إلى حقوق الإنسان، من قبل كل الشرائح، نحو النساء وعمليات اغتصابهن بصورة ممنهجة.

وقد ركّز النقاش الذي أعقب التداخل على دور منظمات المجتمع المدني العربي في المساعدة على حل هذه الأزمة والتصديّ لأبعادها الإقليمية والعالمية.

5. حلقة نقاش حول مسائل المنتدى الاجتماعي العربي

بناءً على توصيات اجتماعات المشاركين العرب في «المنتدى الاجتماعي العالمي» المنعقد في سنة 2003، والمتعلقة بالتحضيرات لإنشاء المنتدى الاجتماعي العربي،

على المنطقة، فضلاً عن النظر في الدور المتوقَّع لدور المجتمع المدني العربي في هذا الصدد. وقد ترأس الجلسة السيد قاسم عينا من «منتدى التنسيق بين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة بين الفلسطينيين في لبنان». وقد قُدِّمت في هذه الورشة مداخلتان للدكتور حسن عبد العاطي من «المنتدى الاجتماعي السوداني»، وللأنسة نعمات كوكو من «المركز الجندري السوداني للبحوث والتنمية».

أجرى الدكتور عبد العاطي في مداخلته عرضاً تاريخياً لمنطقة دارفور منذ أيام السلطنة - وهي أول سلطنة إسلامية في أفريقيا، مفنِّداً بعض الادِّعاءات بأنَّ هذا النزاع قائم بين المسلمين وغير المسلمين - حتى الوضع في أيامنا الراهنة. كما بيَّن خصائص المنطقة الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والثقافية، مع التأكيد على مجموعتي السكان الرئيسيتين: الرعاة والمزارعين.

وبدورها، فقد عرضت الأنسة كوكو أوضاع المجتمع المدني السوداني الذي يرى إلى النزاع على أنه نزاع قائم على الموارد بصورة أساسية. وأشارت إلى أنَّ المحاولات التي تسعى إلى

دعت «الشبكة» إلى حلقة نقاش ضمت المشاركين من منظمات المجتمع المدني العربية في المنتدى الاجتماعي المغربي لمناقشة مسائل المنتدى المقترح والعمليات التحضيرية الجارية. وقد جمعت الحلقة المشاركين المهتمين المنضوين تحت لواء منظمات المجتمع المدني العربي، بمن فيهم أعضاء لجنة المتابعة للمنتدى الاجتماعي العربي. وقد أدلى السيد زياد عبد الصمد بخلاصة أوجز فيها التقدم المحقق في العمليات التحضيرية الجارية للمنتدى، والتعقيدات والمجالات الإشكالية التي نشأت خلالها. كما أدلى المشاركون بأرائهم حول أهمية «المنتدى الاجتماعي العربي» وعملية التعبئة في اتجاه تحقيق الهدف.

مشاورات وطنية متعلقة بالحركة الاجتماعية العربية
(اليمن، البحرين، المغرب، السودان، مصر)

خلال عملية التحضيرات للمنتدى الاجتماعي العربي، حُطِّط لعقد منتديات اجتماعية وطنية (محلية) أو على نطاق أصغر عقد مشاورات وطنية في كلٍّ من المغرب وفلسطين ومصر والأردن والبحرين ولبنان والجزائر وتونس والسودان. والجدير بالذكر أن منتديين اجتماعيين في المغرب وفلسطين باتا موجودين بعد أن تم إطلاقهما في عام 2003. كما أن هناك عمليات تحضير جارية للمنتديين الاجتماعيين المصري والتونسي، في حين أن بقية البلدان ما تزال في طور الإعداد والنقاش.

وهكذا، وضمن عملية تعزيز الحوار والنقاش المتعلق بالحركة الاجتماعية العربية والآليات الممكنة لتنظيم المنتدى الاجتماعي العربي، اقترحت «الشبكة» إطلاق مشاورات وطنية في مختلف البلدان العربية، تشمل أعضاء المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية من بلدان عربية أخرى، فضلا عن المنظمات الدولية. وقد كان هدف مثل هذه المشاورات بناء

وتطبيقاً لذلك، فقد نُظِّمَت الشبكة حلقتي مشاورات وطنية في كل من البحرين والسودان. وقد اتَّخَذَت مشاورات البحرين بعداً إقليمياً أكثر، نظراً لكونها ضَمَّت منظمات من البلدان الخليجية الأخرى. هذا، وكان من المخطَّط عقد حلقتي مشاورات أُخريين في مطلع عام 2005 في كل من السودان ومصر؛ إلا أنهما تأجَّلتا لأسباب لوجستية.

نُظِّمَت حلقة المشاورات في البحرين في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 من قبل لجنة أعضاء «الشبكة» في البحرين التي تضم جمعية «أوال» النسائية وتجمع الشابات البحرينيات والجمعية البحرينية لعلماء الاجتماع والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية للاقتصاديين. كما شارك في هذا الاجتماع ممثلون من عدة بلدان خليجية، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين؛ إضافة أيضاً إلى العديد من المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد نُظِّمَت في اليمن، كذلك، حلقة مشاورات وطنية بالاشتراك مع مركز حقوق الإنسان للمعلومات والتدريب بين

مقاربة تشاركية ضمن نقاشات المجتمع المدني العربي وبناء مواقع أكثر تطوراً للتواصل والتعاون بين أعضاء «الشبكة» ومنظمات المجتمع العربي الأخرى من غير الأعضاء فيها. وكما اقترح، فإنَّ المشاورات ستغطِّي مختلف مجالات نشاط أعضاء «الشبكة»، بما في ذلك مجالات التنمية الاجتماعية والجندر وحقوق الإنسان، فضلاً عن مجالات التنمية المستدامة والعولمة والتجارة والديموقراطية. وعلاوةً على ذلك، ستشمل المشاورات مسائل أكثر تخصصاً بالنسبة إلى المنطقة العربية، كالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والتطورات الناجمة عن الحرب على العراق وانتهاكات حقوق الإنسان.

لقد شهدت عملية التحضيرات للمنتدى الاجتماعي العربي عدة تعقيدات خلال السنة الفائتة، كان من شأنها أن عوّقت القدرة على تنظيم سلسلة فعالة من المشاورات الوطنية في هذا الصدد. ومع ذلك، فقد عملت «الشبكة» على إنجاز هذا النشاط من خلال ربط النقاش حول الحركة الاجتماعية العربية بأكثر المسائل إثارة للنقاش في مجالي التنمية والاجتماع، التي تعمل عليها منظمات المجتمع المدني في مختلف البلدان العربية.

29 و30 تشرين الثاني (نوفمبر)، فضمت ممثلين عن المجتمع المدني اليمني وممثلين عن وزارات حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والتخطيط.

وقد تمحورت أجندتا حلقتي المشاورات في البحرين واليمن على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحركة الاجتماعية، بالتركيز على دورها في التنمية وفي حملة أهداف التنمية الألفية.

لقد كان هدف الاجتماعين المذكورين مناقشة دور منظمات المجتمع المدني والحركة الاجتماعية بالإسهام في إجراءات صنع القرار ومراقبة تنفيذ السياسات الوطنية. وهكذا، فقد أُلقت النقاشات الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في حملة أهداف التنمية الألفية وكيفية تأثير دورها الشامل في المجتمع بوصفه محركاً للتغيير.

وقد ناقش المجتمعون بوجه خاص التحديات والفرص التي تواجه دور المجتمعات المدني والحركات الاجتماعية في المنطقة؛ كما أكدوا على دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة تعهد الحكومات بالتزام تحقيق «أهداف التنمية الألفية».

في البحرين ركزت المداخلات على الحاجة إلى مراجعة عملية التنمية في البلدان الخليجية التي تقوم على نمو اقتصادي مختل، غير متوازن، بالنظر إلى الاعتماد على النفط، الأمر الذي أدى إلى نشوء وضع من التنمية غير المستدامة في المنطقة. علاوة على ذلك، قدم المشاركون مداخلات حول دور منظمات المجتمع المدني المتجسد في متابعة التزام الحكومات بحقوق مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية. ففي الاجتماع اليمني ناقشت المداخلات الدور العام الذي تضطلع به المنظمات اليمنية غير الحكومية التي تقدم الخدمات بشكل أساسي وتسهم في التنمية المحلية كمكافحة الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن إسهامها في الحد من تأثير اللاتكافؤات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والثقافية في اليمن. كما ناقشت المداخلات أيضاً العلاقة والشراكة بين منظمات المجتمع المدني اليمني وبين الهيئات الحكومية والتوقعات والآمال المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام 2015. وقد أدلى ممثل وزارة التخطيط بملاحظة يقر فيها بأن التوقعات تبين

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرسم خطة عمل تنموي تعاوني وتنفيذها ومراقبة هذا التنفيذ.
- عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة البيانات والتقارير الرسمية، بل وإصدار تقارير ظل عن عملية تنفيذ أهداف التنمية الألفية.
 - الجهود الإنسانية المنصبة على مواجهة تحديات العولمة، وخصوصاً أهمية وجود الحركات الاجتماعية المتزايدة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. وبالتالي، ينبغي تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز وجود بيئة صحية ديموقراطية متمكنة، تتمتع بالممارسة الديموقراطية الشفافة والحاكمة الرشيدة.
 - أهمية وجود وسائل إعلام قوية لتغطية عمل منظمات المجتمع المدني ونشاطها، وهو أمر مهم لبناء رأي عام ولطرح المسائل - التي نوقشت - على العموم.
 - تأمين البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني لإنجاز دورها، بما في ذلك إطار العمل القانوني السليم الذي يضبط حقوقها وواجباتها.

- أن اليمن لن ينجح إلا في تحقيق الهدفين الثاني والثالث فقط، حيث تتكشف البيانات المتوفرة عن مؤشرات سيئة في ما يتعلق بالتقدم إلى حد ما.
- وقد شارك مدير الشبكة التنفيذي في الاجتماعين فقدم وجهة نظر إقليمية في ما يتعلق بأهمية العلاقة بين تعبئة منظمات المجتمع المدني في حملة أهداف التنمية الألفية وبين تعزيز الحركة الاجتماعية في المنطقة العربية.
- ونتيجة للاجتماعين، نتج العديد من المسائل التي اعتُبرت عوامل حاسمة في دور منظمات المجتمع المدني العربية في تعزيز الحركات الاجتماعية في المنطقة، بما في ذلك:
- أهمية تنظيم حملات أساسية واسعة النطاق لتقريب المسائل المطروحة من العامة. ومثل هذه الحملات ستكون قائمة على بناء الشراكات وتحقيق التعاون بين منظمات المجتمع المدني (كالنقابات والمنظمات غير الحكومية المحلية...).
 - جهود منظمات المجتمع المدني في التشبيك مع الهيئات الحكومية والوزارات ووكالات الأمم المتحدة ومكاتب



نشاطات من مختلف البلدان العربية للمشاركة في المنتدى الاجتماعي المغربي 27-29 تموز 2004

المجتمع المدني العربي:

عقدت «الشبكة» في هذا السياق ورشتا عمل بالتعاون مع مؤسسة «هنريخ بل» الألمانية.

1. تناولت ورشة العمل الأولى موضوع «المجتمع المدني من المنظار العربي: تجارب وتحديات للعراق والمنطقة»، وقد امتدت على مدى يومين (15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2004) وتناولت المفاهيم المختلفة للمجتمع المدني العربي وشكالياته، وواقعه في ظل الاحتلال والنزاع مع التركيز على وضع العراق وفلسطين والجزائر. كما أحاطت ورشة العمل بموضوع الإسلام والإسلاميين ومفهومهم للمجتمع المدني والتمويل وتأثيره على دور المجتمع المدني وعلاقة المنظمات غير الحكومية والأحزاب. كما تطرقت إلى الجهود التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية العراقية والرؤى المختلفة السائدة لدى منظمات المجتمع المدني العراقي ولتحدياته وحاجاته.

شارك في هذه الورشة 30 باحثاً وأستاذاً جامعياً وناشطون من العراق وفلسطين وسورية والأردن والسودان والمغرب وتونس والجزائر ولبنان، وخصص اليوم الثالث من الورشة للمشاركين العراقيين.

صدرت عن الورشة التوصيات التالية:

- تدريس المجتمع المدني في الجامعات.
- بناء القدرات وتنفيذ مشروع حول الديمقراطية: تأسيس قواسم مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني.
- عقد ورشة عمل حول قضايا متخصصة في المواضيع التي نوقشت.
- تجارب المجتمع المدني في النزاع المسلح: تقويم الاحتياجات.
- مسار التعاون مع العراق: وضع وثيقة برنامجية لتدريب مدربين، لتنظيم دورات في العراق عن طريق هؤلاء،

لتأسيس مركز للمنظمات غير الحكومية.

- عقد لقاء مع العراقيين لصياغة وثيقة برنامجية تشكّل مقدّمة لتخطيط استراتيجي حقيقي.

- قيام شبكة في العراق: أن تقوم، الشبكة، انطلاقاً من المجموعة المشاركة هنا ومن باحثين ينضمون إليها لاحقاً، جهداً بحثياً للمساهمة في تمكين الجمعيات للعمل في صورة أفضل على أن يكون العمل على قاعدة تشاركية.

- التنسيق بين شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبين المعهد العربي.

2. أما ورشة العمل الثانية فتناولت «إطار الجمعيات

القانوني»، وذلك يومي 13 و14 كانون الأول (يناير) 2004 بالتعاون مع «المبادرة العربية لحرية الجمعيات». وقد تضمّنت عرضاً عاماً لمضمون «إعلان المبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الجمعيات في الدول العربية: إدارة الجمعيات الداخلية، التمويل ودوره، عقود الشراكة مع القطاع العام. كما ألقى الضوء على القوانين التي ترعى عمل الأحزاب والعمل النقابي في الدول

العربية، مع تقديم دراسات حالة عن هذه الموضوعات من لبنان ومصر والعراق واليمن وفلسطين وسورية والمغرب والبحرين والأردن. وتطرقت الورشة أيضاً إلى تأثير التكتلات الإقليمية والدولية على أداء منظمات المجتمع المدني وعملها وتنظيمها وتوضيح علاقتها بالقوانين العربية.

وقد صدر عن هذه الورشة توصيات وآليات متابعة وخطة عمل، إذ شكّلت الخطوة الأولى لمشروع أكبر طويل الأمد يهدف إلى تفعيل عمل الجمعيات والأحزاب والنقابات وباقي منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية ودورها، وذلك عبر الضغط لإقرار قوانين أكثر ديموقراطية.

في ما يلي بعض هذه التوصيات:

- عقد ورشة عمل خاصة بالعراق يُدعى إليها ناشطون وخبراء قانونيون عملوا على تجارب سابقة.
- إنشاء مرصد عربي لحرية الجمعيات. وبما أن المبادرة هي في حدّ ذاتها مرصد، ينبغي تيويم الكتاب الصادر عنها بحيث يضاف إليه قسم يتعلق بالعراق ودول الخليج وغيرها.

إعداد مشروع حول دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية يتناول محورين أساسيين:

1. واقع عمل مؤسسات المجتمع المدني وينقسم إلى قسمين:

أ. الأول، يتناول الإطار القانوني الذي يرفع عمل منظمات المجتمع المدني وقوانين الجمعيات في البلدان العربية.
ب. الثاني، يتعلق بالتحديات الداخلية التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني وتضعف دورها وإمكاناتها في بناء الديمقراطية.

2. تحليل علاقة الإعلام بالمجتمع المدني: كيف يمكن أن يصبح الإعلام أداة من أدوات المجتمع المدني؟ كيف يمكن استخدامه لرفع وعي العاملين في منظمات المجتمع المدني والأفراد ولتشجيع الناس على الانخراط في النشاطات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني؟

- إنشاء مركز للجمعيات يقدم الخدمات ويشكل مجعاً مكتبياً لها يوضع في خدمة الجمعيات الناشئة.

- العمل على تنظيم ورشة عمل لمحامين متخصصين في موضوع قوانين الجمعيات.

- أن تسعى الشبكة إلى إعداد مسودة لقانون يرفع عمل الجمعيات في العراق، يُعد بالتعاون مع خبراء وناشطين في بلدان عربية ومجموعة من ممثلي المجتمع المدني في العراق؛ بحيث يكون هذا المشروع بمثابة مادة تعمل المنظمات العراقية على إقراره في العراق.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اليوم الثالث من ورشة العمل خصص للمشاركين العراقيين، حيث دُرِّبوا على كيفية تنظيم حملات ضغط موجّهة ضمن أهداف واستراتيجيات محدّدة، ورُكِّز على الحملات الانتخابية.

مرصد حقوق الإنسان

اقترحت «الشبكة» القيام بمتابعة تطبيق الاتفاقيات الخمس التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحقوق المدنية والسياسية، حقوق الطفل، الاتفاقية التي تتناول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأخيراً تلك التي تنص على مناهضة التعذيب.

جرى تجميع نصوص الاتفاقيات الخمس، وذلك كخطوة أولى لهذا المشروع، لمعرفة من هي الدول العربية التي وقعت على هذه الاتفاقيات، وما هي المواد التي تحفظت عليها ولماذا، وتحديد آليات تقديم التقارير وفقاً لكل اتفاقية.

بناء قدرات فريق العمل في مكتب «الشبكة» التنفيذي

شارك كل من كندة محمدي وريان ماجد في دورتين تدريبيتين عقدت الأولى في اليمن والثانية في البرتغال. قدمت الدورة التدريبية الأولى التي نظمها «مركز المعلومات والتدريب حول حقوق الإنسان» في اليمن مدخلاً للتعرف عن قرب على ما تشمله الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، كما تناولت موضوع حقوق الإنسان من منظور تنموي. وجرى كذلك تدريب المتدربين على آليات متابعة تطبيق الاتفاقيات.

أما الدورة التدريبية الثانية التي نظمتها منظمة «الكرامة العالمية» بالتعاون مع المرصد الاجتماعي فقد ركزت فقط على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى ما تشمله هذه الحقوق؛ إذ أنه غالباً ما تُهمل هذه الحقوق، على الرغم من أهميتها، على حساب الحقوق المدنية والسياسية.

هذا، وقد بلورت الدورتان أساليب العمل الجماعي لدى المتدربين وعمقت معلوماتهم ومهاراتهم في هذا المجال.

الانتخابات

عملت «الشبكة» في الجزء الأول من السنة على إنهاء المشروع الذي كانت قد بدأت في العام 2003 مع «المؤسسة الدولية للديموقراطية والمساعدة الانتخابية» [أيديا] حول الديموقراطية في ثلاث بلدان عربية هي: اليمن والأردن ومصر. وتضمن المشروع إعداد دراسات عن النظم الانتخابية ومشاركة

الذي يرمي إلى تعبئة استمارات تتعلق بموضوع الانتخابات في عشر دول عربية هي: لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، السودان، الجزائر، المغرب، تونس، البحرين، اليمن؛ وإدخال المعلومات على عنوان «إبيك» الإلكتروني: www.epicproject.org تعمل الباحثات ريفا مطر وبيرناديت ضو وريان ماجد تحت إشراف منسق المشروع العام مروان صقر على تعبئة خمس استمارات تتعلق بالمواضيع التالية: الديمقراطية المباشرة، الإعلان والانتخابات، هيئات إدارة الانتخابات، الانتخابات والتكنولوجيا، نزاهة الانتخابات. وقد شاركت الباحثة ريان ماجد، ضمن هدف بناء القدرات، وبدعوة من «أيديا» بتنظيم منظمة «بريدج» العالمية (BRIDGE)، في دورة تدريبية في جنوب أفريقيا عُنيّت بالتدريب على تقنيات الانتخابات.

مشروعات الإصلاح والديموقراطية في العالم العربي
أعدّ خلال السنة الماضية العديد من الأوراق التي تناولت مبادرات الإصلاح في العالم العربي انطلاقاً من المبادرة

المرأة والأحزاب السياسية في هذه البلدان بهدف بلورة أفكار إصلاحية.

كما أعدت دراسات حالة عرضت في ورشتي عمل، حيث انعقدت الأولى في الأردن، فيما انعقدت الثانية في مصر. وتناولت دراسات الحالة المواضيع التالية:

إدارة الانتخابات في اليمن؛ الأحزاب والانتخابات في مصر؛ مشاركة المرأة في انتخابات الأردن؛ الإعلام والانتخابات في الأردن؛ القبليّة والانتخابات في اليمن؛ الأقليات والانتخابات في مصر؛ الكوتا النسائية في الانتخابات؛ المال في الانتخابات في لبنان؛ مراقبة الانتخابات: تجربة المغرب؛ المصالحة الوطنية والانتخابات في البحرين؛ الإسلاميون والانتخابات في تونس؛ وسائل الإعلام والانتخابات في لبنان.

وقد قامت «الشبكة» بترجمة الدراسات التي أعدت لورشتي العمل والتقارير التفصيليين اللذين كُتبا عنهما من العربية إلى الإنكليزية، وذلك بهدف إصدار سبعة كتب باللغتين العربية والإنكليزية.

كما جدّدت «الشبكة» عقد الشراكة مع «أيديا»، خلال النصف الثاني من السنة المنصرمة للعمل على مشروع «إبيك» (EPIC)،

الميت، بالتنسيق مع وزارة العدل الأردنية. وقد دعيت «الشبكة» للمشاركة في هذا المؤتمر الذي انتهى إلى اقتراح تنظيم ورشة عمل للمجتمع المدني، تتحدد فيها مواقف المشاركة في عمليات الإصلاح وآلياتها.

والجدير ذكره أن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» سينظم مؤتمراً حول «الديموقراطية الناشئة في دولة قطر» خلال عام 2006، فكان أن طلب إلى «الشبكة» الاضطلاع بدور تنظيمي في المنتدى الموازي الذي ينظمه المجتمع المدني.

هذا، وكانت «الشبكة» قد دعيت للمشاركة في التحضيرات الإقليمية لـ«المؤتمر العالمي حول مجتمع الديمقراطية» الذي ينعقد في تشيلي عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع كان قد انعقد في قطر بدعوة من وزارة الخارجية و«فريدوم هاوس» الأميركية، بالتعاون مع «المعهد العربي لحقوق الإنسان» و«بانوراما» (فلسطين). وقد شاركت «الشبكة» ممثلةً بعضو مكتب التنسيق في البحرين، وهي مدعوة للمشاركة في القمة نفسها التي قد تنعقد في أيار (مايو) المقبل في تشيلي.

الأميركية للشرق الأوسط الكبير إلى المبادرة الأوروبية وصولاً إلى مبادرات الإصلاح العربية. كما تطرقت إلى ردود الفعل العربية حولها وركّزت على دور المجتمع المدني في عمليات الإصلاح. كل هذه الأوراق كانت أساساً لاقتراحات المشروعات التي أعدتها «الشبكة» في هذا السياق والتي ستشكل أساساً لبرنامجها في الأعوام المقبلة.

تقدمت «الشبكة» باقتراح مشروع إلى الحكومة الهولندية يهدف إلى تفعيل التطور الديموقراطي في المنطقة العربية ودعمه، وذلك عبر تفعيل الحوار بين منظمات المجتمع المدني وبين الحكومة، على الصعيد المحلي والإقليمي حول المشروعات الديموقراطية في العالم العربي. كما يهدف أيضاً إلى تفعيل الحوار الإقليمي بين البلدان العربية حول هذه المشاريع الإصلاحية.

وقد عقدت «منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية»، وبالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، مؤتمراً لإطلاق «البرنامج الإقليمي حول الحكم الصالح من أجل التنمية» في البحر



ورشة عمل « تأثير الحرب على الشباب » كجزء من المنتدى الاجتماعي المغربي - المغرب 27-29 تموز 2004



حملات التضامن

قطاعات مختلفة من معظم البلدان العربية، بالإضافة إلى اختصاصيين وخبراء.

ب. شاركت «الشبكة» في تنظيم المنتدى الدولي والعربي لدعم التنمية في فلسطين، بالتعاون مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والسلطة الوطنية الفلسطينية والجامعة العربية، وقد نظمت على هامش فعاليات المنتدى ورشة عمل شارك فيها أكثر من 200 شخص، فأقروا وثيقة أعدّها أعضاء الشبكة في فلسطين وتتضمن خطة عمل وتوصيات لتفعيل التعاون بين المنظمات العربية والفلسطينية.

ج. نظمت «الشبكة» أسبوعاً من النشاطات التي باتت محطة سنوية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولاسيما مع اللاجئين، وهو النشاط السنوي الذي ينظم في أيلول (سبتمبر) من كل عام بمناسبة ذكرى مجازر صبرا

قامت الشبكة بتنظيم نشاطات تضامنية مع الشعبين الفلسطيني والعراقي في مناسبات عديدة متخذةً طابعاً عملياً هذه السنة، وبعيدة من الأشكال التضامنية التقليدية، لا بل متوخية تقديم مساهمة نوعية في معالجة التحديات وخلق حالة تضامنية حقيقية. فقد قامت «الشبكة» خلال عام 2004 بتنظيم الفعاليات التالية:

1. في مجال التضامن مع الشعب الفلسطيني

أ. نظمت «الشبكة» اجتماعاً لمنظمات المجتمع المدني بالتنسيق والتعاون مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والسلطة الوطنية الفلسطينية والجامعة العربية، وذلك في إطار التحضير للمنتدى الدولي والعربي لدعم الشعب الفلسطيني في التنمية. وقد شارك في الاجتماع أكثر من ثمانين شخصاً يمثلون

المجتمع المدني العراقي من خلال برامج تبادل خبرات وتمكين خبراء عراقيين من مختلف الأعمار والقطاعات والمناطق العراقية. كما يرمي المشروع كذلك إلى إنشاء مركز مصادر ومعلومات في بغداد تقوم مهمته في دعم منظمات المجتمع المدني.

ب. نظمت «الشبكة» بالتعاون مع مؤسسة «هنريش بل» الألمانية ندوتين متخصصتين، تمحور الأولى حول «تحديات المجتمع المدني في البلدان العربية» مع تركيز خاص حول العراق، شارك فيها ممثلون عن منظمات عربية وعراقية؛ فيما تناولت الثانية «الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني» بالتعاون مع «المبادرة العربية لحرية الجمعيات».

ج. ساهمت «الشبكة» في دعم مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني العراقي وتفعيلها في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية، إفساحاً في المجال أمامهم لعرض تجاربهم وتحدياتهم وقضاياهم.

وشاتيلا، وذلك بالتعاون مع جريدتي «السفير» اللبنانية و«مانيفستو» الإيطالية و«هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في أوساط تجمعات الفلسطينيين بلبنان». وقد شارك في هذا الأسبوع وفود من البلدان الأوروبية، ولاسيما من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وتخللته زيارات ميدانية للمخيمات والفعاليات السياسية والحكومية ونشاطات ثقافية، شاركت فيها فرق موسيقية وتراثية أوروبية وفلسطينية ومعارض لوحات صور ومنتجات يدوية من التراث الفلسطيني.

د. ساهمت «الشبكة» في دعم مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة والقطاع وفي الشتات وتفعيلها في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية، وذلك لتأمين حضور فاعل للقضية العادلة التي يدافعون عنها.

2. التضامن مع العراق

أ. تُعدُّ «الشبكة» بالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» لبرنامج عمل مدته سنة ونصف، يهدف إلى بناء قدرات

الملحق رقم 1

محضر اجتماع مكتب التنسيق، الرباط، 30 تموز (يوليو)
2004

الحضور:

أمينة الزعبي
محمد صالح سلوغة
سيد عبد العال

اتحاد المرأة الأردنية
جمعية الأمل (الجزائر)
الجمعية الوطنية لحقوق
الإنسان (مصر)
الفضاء الجمعي (المغرب)

أنس الحسنناوي، عبد الحميد
الكم، عثمان مخون
عبد النبي العكري

الجمعية البحرانية لحقوق
الإنسان
هيئة تنسيق الجمعيات
العاملة في تجمعات
الفلسطينيين في لبنان

قاسم عينا

عزت عبد الهادي

شبكة المنظمات الأهلية
الفلسطينية (رام الله)
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية،
الإدارة التنفيذية

زياد عبد الصمد، كندة محمديّة

الجمعية التونسية للنساء
الديمقراطيات (تونس)

حليمة الجويدي

الغياب:

خالد المهتار (معتذر)

تجمع الهيئات الأهلية
في لبنان

فوزية العبد الله (لم تعد المنسقة)

هيئة تنسيق الجمعيات
اليمنية للدفاع عن

حقوق الطفل

جمعية الأمل العراقية

جمال الجواهري (معتذر)

- أ. المنتدى العربي الدولي للمساعدة حول إعادة التاهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- ب. ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا
4. القمة العالمية لمجتمع المعلومات
5. أهداف التنمية الألفية
6. الديمقراطية
7. منتدى حول الحاكمية العالمية (G05)
8. مؤتمر في تشيلي حول الديمقراطية
9. برنامج الديمقراطية مع «لا سلام من غير عدالة»، الاتحاد الأوروبي
10. برنامج العراق
11. ورش العمل:
- * المجتمع المدني
- * الإطار القانوني
- * البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- * الأمن والسلام والتنمية

ترأس الاجتماع ممثل الهيئة المضيفة (الفضاء الجمعي) الأستاذ عبد الحميد الكم، مفتتحاً إياه بكلمة ترحيب قبل أن ينتقل إلى اقتراح جدول الأعمال الذي أقره المجتمعون على الشكل التالي:

1. الإعداد للجمعية العمومية
1. إقرار الوثائق:
- * التقرير السنوي
- * التقرير المالي
- * خطة العمل المقبلة
- * التقرير التقويمي
- * تقرير العضوية
2. التداول في شؤون العضوية
2. المنتدى الاجتماعي العربي
3. نشاطات مختلفة:
- * فلسطين

1. الإعداد للجمعية العمومية:

وزعت الوثائق المتعلقة بالجمعية العمومية مطلع العام، وأعيد توزيعها عبر البريد الإلكتروني مرفقةً بالدعوة لهذا الاجتماع. قدم المدير التنفيذي عرضاً سريعاً لأبرز ما ورد في التقارير، متوقفاً عند المحطات التي قامت بها «الشبكة» في المرحلة السابقة، وعند التحالفات الدولية التي صاغتها «الشبكة» خلال الفترة المنصرمة، الأمر الذي أسهم في تأمين حضورها القوي والمميز في معظم المنتديات والمحافل الدولية. كما أسهم في بلورة الرؤية والمواقف في بعض المحطات؛ فأشار إلى «الراصد الاجتماعي» و«شبكة العالم الثالث» و«شبكة عالمنا ليس للبيع» وتحالف «سيفيكوس».

وعرض لاجتماع التخطيط الاستراتيجي الذي انعقد أواخر العام الماضي وانتهى إلى إقرار خطة عمل «الشبكة» صيغت في برنامج عمل وخطة تنفيذية، فتوقف عند أبرز المحاور التي تشكل الخطة (التنمية، التجارة، الديمقراطية).

وبعدها، تحدث المدير التنفيذي عن الخلل في العضوية، مؤكداً على ضرورة أن يبحث المكتب في اجتماعه هذه النقطة.

وقد كلفت لجنة لإعداد تصور عن العضوية واقتراح خطة عمل للنظر فيها، تتألف من عبد الحميد الكم مسؤولاً عن إعداد التعديلات على النظام الداخلي، صلاح الدين الجورشي مسؤولاً عن إعداد تقرير عن العضوية، عزت عبد الهادي مسؤولاً عن إعادة صياغة الرؤية والبرنامج، المدير التنفيذي مسؤولاً عن الخطة.

ومن ثمَّ تحدث عن الاستمارة التي لم يملأها أكثر من 25% من الأعضاء، إلا أن الإجابات أشارت إلى تباعد بين الأعضاء والإدارة التنفيذية في الشبكة، وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام تطور «الشبكة». وانتقل بعدئذ إلى الحديث عن تقدم المكتب التنفيذي الذي يسعى إلى تقديم الدعم والخدمات لأعضاء «الشبكة» من خلال التأسيس لما يشبه مركز المعلومات والمصادر.

ثم توالى أعضاء المكتب على الكلام، فأشارت السيدة أمينة الزعبي (اتحاد المرأة الاردنية) إلى أن النشاطات التي نُفذت لم تنعكس على وضع «الشبكة»، وقالت إن ذلك لا ينطبق على كل أعضاء المكتب ولكنه ينطبق على العضوية بشكل خاص. وهي

ضمن رسالتها ولا تتعارض مع الرؤية المتفق عليها. وعلى المكتب التأكد من حسن تنفيذ السياسات إلا أنه مع أعضائه لا يتدخل في التنفيذ وفي عمل «الشبكة» اليومي؛ لذلك لا بد من وضع توصيف وظيفي مفصّل لأعضاء المكتب وللمكتب التنفيذي.

أما عن العضوية فقال إنه لا بد من التمييز بين الشبكات والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، وهي كلها أعضاء في الشبكة، الأمر الذي يخلق تفاوتاً. وتوقف السيد عبد النبي العكري (الجمعية البحرانية لحقوق الإنسان) عند ضرورة وضع المعايير لمشاركة الأعضاء؛ وتبعه السيد صلاح الدين الجورشي (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) معلقاً على أن «الشبكة» تطورت نوعياً، إلا أن ثمة عيبين يشوبان عملها: الأول هو التفاوت الكبير بين الدورين الدولي والعربي، والثاني هو التفاوت الكبير بين رأس «الشبكة» وجسمها، ليخلص في القول إلى أن هناك ضرورة للبحث في معايير مشاركة الأعضاء وكيفية تكوين الكوادر وتأهيلها. بعد ذلك توقف عند الندوات المقترحة، فطلب أن تنعقد الندوة

ترى ضرورة لتوسيع قاعدة «الشبكة» من خلال ضم عضويات جديدة. كما أكدت على ضرورة توسيع التحالفات، ولكن يجب وضع المعايير لذلك. ثم أشادت بنشاط الإدارة التنفيذية مع إشارتها إلى أن هناك تباعداً بين المكتب وبينها، ذلك أن أعضاء مكتب التنسيق غير منخرطين في عمل المكتب التنفيذي.

ثم تحدث السيد عزت عبد الهادي (شبكة المنظمات الفلسطينية) فقال إن هدف «الشبكة» هو تقوية المجتمع المدني، لذا يجب أن يسير ذلك التوجه بخط مواز للنشاط الدولي الذي تقوم به «الشبكة» وعملية بناء التحالفات الدولية. ثم تساءل عن الأولويات، فاقترح أن تكون على الشكل التالي:

* البحث في مشاريع الإصلاح.

* التعمق في مسألة الدين والحرب على الإرهاب.

* طرح قضايا السلم والأمن والاستقرار.

ثم توقف عند ضرورة البحث في استراتيجية تنظيمية تناول العلاقة بين الأعضاء ومكتب التنسيق والمكتب التنفيذي، وقال إنه لا بد من تحديد دور أعضاء مكتب التنسيق، بما هو وضع سياسات «الشبكة» العامة والتأكد من أن النشاطات تدخل

اختارته الجمعية العمومية، وبالتالي فهو لم يعين من قبل مكتب التنسيق، وهو بذلك يكون قد أعطي صلاحيات نصت عليها الاتفاقية الموقعة بينه وبين «الشبكة». وإشار إلى أن المدير التنفيذي هو الذي يوقع الاتفاقيات مع الجهات المانحة، وبالتالي فهو المسؤول عن التنفيذ وعن العلاقة معها. وختم قائلاً إن العضوية يجب أن تبقى للشبكات وللجمعيات.

وطلبت السيدة أمنة الزعبي الكلام ثانية لتوضح أن «الشبكة» لا تختصر بأعضاء مكتب التنسيق، ولكن يفترض أن يكون للأعضاء دور وموقع أساسيين فيها، وأن هناك العديد من الجمعيات المستعدة للانضمام إليها. وأشارت إلى أن عضو مكتب التنسيق هو المسؤول عن البلد، إلا أن دوره ليس حصرياً بل يجب أن يتم التشاور معه عند القيام بنشاطات في بلده. أما عن موضوع المكتب التنفيذي وحقه في التنفيذ فهذه مسألة متوافق عليها، غير أنه يجب وضع معايير تساعد على عدم تجاوز رؤية «الشبكة» وأهدافها.

ثم تحدث عثمان مخون (الفضاء الجمعي) فأشار إلى ضعف موقع «الشبكة» الإلكتروني باقتصاره على اللغة

المخصصة للبحث في «الإطار القانوني» في تونس، مما يساعد الرابطة على استنهاض وضعها؛ ثم ختم حديثه عن العضوية قائلاً إنه لا بد من متابعة معالجتها.

وتوقفت السيدة حليلة الجويدي (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) عند ضرورة قيام الأعضاء بتنظيم الندوات، وأنه لا يجوز ألا يتم الاتصال بالعضوية إلا من خلال اجتماع الجمعية العمومية.

أما السيد سيد عبد العال (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مصر) فقال إن الخلل ناتج عن العضوية وليس بالضرورة عن أداء المكتب، وأشار إلى ضرورة تعزيز الشباب في «الشبكة».

وطالب السيد محمد صالح سلوغة (جمعية الأمل الاجتماعية) «الشبكة» بالمساعدة في تنظيم ندوة بالجزائر حول «السلام والأمن والتنمية»، وتوقف من ثم عند العضوية فأشار إلى ضرورة وضع رؤية واضحة للعضوية ومعايير محددة لها.

وتدخل السيد قاسم عينا (هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في تجمعات الفلسطينيين ببلبان) فقال إن المدير التنفيذي قد

يبدوا اهتماماً كافياً، ممّا أحرّ، في أحيان كثيرة، القيام بالمهام كما يجب. ومن جهة ثانية، فإن التواصل بين أعضاء مكتب التنسيق وسائر الأعضاء في «الشبكة»، وأحياناً مع المكتب التنفيذي، معطل أو هو يتسم بالبطء. ففي بعض الحالات يتعطل العمل إذا لم يكن التجاوب سريعاً.

وقد حاول المدير التنفيذي، بعد ذلك، توضيح بعض القضايا، فأشار إلى أنّ أعضاء مكتب التنسيق ليسوا منتخبين على أساس تمثيلي لبلدانهم، كونهم منتخبين من الجمعية العمومية، فضلاً عن أنّ هناك بلداناً لا أعضاء منتخبين فيها. وإذن، لا يجوز حصر العلاقة في البلد من خلال عضو مكتب التنسيق، إلا أنّ التشاور معهم هو مسألة ضرورية.

كما تحدث عن نمو دور الشبكة على المستوى الإقليمي وليس فقط على المستوى الدولي، فأعطى مثلاً على ذلك اختيار الشبكة شريكاً لـ«إسكوا» والجامعة العربية في تنظيم المنتدى الدولي حول فلسطين، فضلاً عن اختيار «الشبكة» من قبل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» لإدارة الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية». وأشار كذلك إلى العلاقة مع أعضاء

الانكليزية فقط، وطالب أن يكون بلغات أخرى غير الإنكليزية. ثم تحدث عن العضوية فقال إنّ قوة «الشبكة» في أعضائها، ولكن يجب تجنّب الخطاب الخشبي. كما نوّه بعدم جواز ثنائية العضوية من خلال الشبكات، مختتماً بالقول إنّ لا بد من العمل على المستوى المحلي لتفعيل حضور «الشبكة».

وتحدث السيد أنس الحسنواوي (الفضاء الجمعي) فقال إنه لا بدّ من التحضير لمشاورات وطنية موسعة، وإنّ الاسئلة المطروحة رافقت المسار منذ تأسيس الشبكة، ولذا يجب العمل على حلّ هذه الأمور بسرعة.

ثم كرّر السيد قاسم عينا طلب الكلام فتحدث عن ضرورة القيام بزيارات ميدانية للتعرف في ما بين الأعضاء، واقترح تشكيل لجنة من أعضاء المكتب تعد مقترحات عملية ترفعها إلى المكتب ليرفعها بدوره إلى الجمعية العمومية.

وتحدثت بعد ذلك الأنسة كنده محمدي فتساءلت حول مدى ضرورة أن يشارك أعضاء مكتب التنسيق في كل النشاطات التي تنفذها «الشبكة»، وأشارت إلى الصعوبات التي واجهت المكتب التنفيذي في تنفيذ برنامج الشباب، حيث إنّ أعضاء المكتب لم

الحد الأقصى، مما يسهل التواصل والتشبيك. ثم توقف عند العبء الإداري الكبير الذي ينجم عن تنظيم المشاركة العربية في أي نشاط دولي، نتيجة عدم تجاوب الأعضاء في المواصفة المطلوبة، فضلاً عن التأخر في التجاوب مع متطلبات التسجيل وإرسال المعلومات. وفي هذا المجال، تعرض إلى مدى التزام الشخص الذي يمثل «الشبكة»، وماهية المعلومات التي يتم تداولها وتبادلها.

وختم المدير التنفيذي ملخصاً الأفكار التي وردت في مداخلات الزملاء، فقال إن هدف الشبكة هو تقوية المجتمع المدني، وإنه يجب إيلاء البعد الإقليمي اهتماماً أكبر. ثم أشار إلى الأولويات التي يجب التوقف عندها: موضوعات الإصلاح والدين والحرب والسلام والأمن وحقوق الجمعيات. وعن الوضع التنظيمي أشار إلى وجوب تحديد العلاقة بين أعضاء مكتب التنسيق والسكرتاريا، وأكد على ضرورة التركيز على نوعية العضوية وتطوير العمل في مجالات الشباب والمرأة، منوهاً بضرورة القيام بمشاورات وطنية واسعة داخل كل قطر حول دور «الشبكة».

البرلمانات بحيث دعيت «الشبكة» للمشاركة في ندوتين للبرلمانيين: الأولى في بيروت حول الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية»، والثانية في المغرب حول «أهداف التنمية الألفية». وأشار إلى أن الاجتماعات الإقليمية التحضيرية التي تسبق أي نشاط دولي هي من النشاطات الإقليمية.

ثم توقف عند تداول المعلومات في ما بين الأعضاء، فتحدث عن دور «الشبكة» في إعطاء الرابطة التونسية الفرصة للمشاركة القوية والفاعلة في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر مجتمع المعلومات الذي انعقد في تونس في شهر حزيران (يونيو) الفائت، فكانت للرابطة كلمة مهمة جداً، إلا أن أحداً من أعضاء «الشبكة» لم يعلم بذلك، كون الرابطة لم توزع تقريراً عن هذا النشاط.

ثم تحدث عن رؤية «الشبكة» وأهدافها قائلاً إنه يمكن لنا أن نحدثها، ولكن لا يجوز القول إنه لا رؤية لدينا. وتوقف عند موقعها الإلكتروني الذي تطور، مع التنويه بأن تعددية اللغات تشكل عبئاً مادياً وإدارياً. وفي هذا المجال، تحدث عن ضرورة بناء قدرات الأعضاء ليصار إلى الاستفادة من التطور التقني إلى

وأخيراً، تشكلت لجنة لمتابعة التحضيرات للجمعية العمومية تألفت من: عبد الحميد الكم، عزت عبد الهادي، صلاح الدين الجورشي، أمانة الزعبي، زياد عبد الصمد. ومهمة هذه اللجنة إعداد تصور لمعايير العضوية وسياستها، واقتراح أعضاء جدد والتحقق منهم، والإعداد لمقترحات تنظيمية تتناول النظام الداخلي والعضوية.

2. المنتدى الاجتماعي العربي

عرض المدير التنفيذي لمجريات الاجتماع العربي، الذي انعقد على هامش «المنتدى الاجتماعي المغربي»، فأشار إلى أنه اجتماع تشاوري لا صفة تقريرية له، مضيفاً شيراً أنه تمّ بناءً على طلب المشاركين العرب وليس بمبادرة من «الشبكة». كما أشار إلى الحساسية التي يتسبب بها حضور «الشبكة» القوي، مؤكداً على نية «الشبكة» في التخفيف من حدة التوتر، وذلك من خلال التخفيف من وتيرة العمل في التحضير للمنتدى العربي لعدم جهوزية انعقاد منتدى كهذا، على أن تُفَعَّل الجهود الوطنية. وذكر بالنقاط التي اتُّفق عليها في ختام الاجتماع العربي: إطلاق المنتديات الوطنية

وتسريعها، الاستفادة من أي مناسبة إقليمية أو دولية كفرصة للتداول في المنتدى العربي، وأحقية أي جهة في أن تنظم هذه المشاورات. ثم توالى الأعضاء على الكلام، فاقترحت السيدة أمانة الزعبي إعادة الاعتبار إلى اللجنة التي انبثقت عن «مومباي»، مع تأكيدها على ضرورة دعم المنتديات الوطنية، ثم تحدث السيد عزت عبد الهادي عن اهتمام «الشبكة» بالمنتدى، مؤكداً على المضمون بالقول إنَّ الشبكة تبحث في مضمون المنتدى، وعليه يجب الاهتمام بمناقشة المبادرات الأوروبية والشرق الأوسط الكبير والمشروعات الإصلاحية. ثم تحدث السيد صلاح الدين الجورشي الذي اقترح إعداد ورقة عمل حول الوضع الراهن تنتهي إلى جملة قرارات عملية، وتبعه السيد عبد النبي العكري مشدداً على ضرورة تفعيل اللجنة المنبثقة عن «مومباي» وأيده في ذلك السيد أنس الحسنأوي، فيما توقف السيد سيد عبد العال عند مسألة عدم وجود مشروع لدى «الشبكة» اسمه «المنتدى الاجتماعي العربي»، ولكن يدخل تنظيمه في صلب اهتماماتها، وهذا ما يؤكد على وجوب التعاون مع الأطراف الأخرى والسعي إلى إزالة التوتر.

(سيعقد في أوائل أيلول/سبتمبر في القاهرة على هامش اجتماع الجامعة العربية). وقد كُلفت الشبكة بالإعداد للحفل الفني والثقافي الموازي للمنتدى الذي سيعقد في بيروت أواخر أيلول (سبتمبر).

ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا: تعد الشبكة بالتعاون مع «هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في تجمعات الفلسطينيين بلبنان» للنشاط السنوي في ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا، وذلك بمشاركة أكثر من مئة شخص سيفدون من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وآسيا.

* القمة العالمية لمجتمع المعلومات

تعد الشبكة مشروعاً لتفعيل المشاركة العربية في القمة وفي الاجتماعات التحضيرية، فضلاً عن إطلاق النقاش وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بذلك. وقد دعا منظمو المنتدى الأهلي «الشبكة» إلى تفعيل المشاركة العربية بعد أن كانت خجولة جداً في المرحلة الأولى.

انتهى النقاش إلى اقتراح بتكليف عزت عبد الهادي إعداد ورقة عمل تناول «المنتدى الاجتماعي العربي» وتتضمن موقف «الشبكة» واقتراحاتها وجملة الموضوعات التي يجب مناقشتها.

3. نشاطات متفرقة

انتقل الحاضرون إلى معالجة النقطة الأخيرة على جدول الأعمال، حيث لخص المدير التنفيذي النشاطات التي ستقوم الشبكة بالإعداد لها خلال الفترة المقبلة:

* فلسطين

المنتدى العربي الدولي للمساعدة حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: سُميت «الشبكة» في لجنة المنتدى الاستشارية، فقامت بتنظيم لقاء المجتمع المدني التحضيري؛ فضلاً عن أنها مدعوة للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية لكل من القطاع الخاص والصناديق

* أهداف التنمية الألفية

تعتبر الشبكة النقطة المحورية لحملة أهداف التنمية الألفية، إلا أن الحملة تستلزم مشاركة وتحالفات واسعتين؛ لذلك، اقترح المدير التنفيذي دعوة شبكات متخصصة للانضمام إلى الحملة، فأشار إلى حركة الشعوب للصحة والمسؤولية عن تنسيقها الإغاثة الطبية في المنطقة العربية للقيام بالحملة حول الأهداف الثلاثة المتعلقة بالصحة؛ وإلى شبكة التعليم التي ينسقها مركز إبداع المعلم حول هدف التعليم؛ وشبكة البيئة حول الهدف السابع؛ وشبكة عايشة حول الهدف المتعلق بالمرأة؛ على أن تقوم الشبكة بالعمل على الهدف الأول المتعلق بالفقر. وبذلك ينشأ تحالف بين الشبكات يؤدي إلى حملة ناجحة تشارك فيها فئات واسعة.

* الديمقراطية

تحدث المدير عن الاهتمام الكبير بعملية الديمقراطية والإصلاح في المنطقة، مما يستتبع اهتمام الشبكة بالموضوع، ولذا فإن «الشبكة» تنخرط في البرامج التالية:

* منتدى حول الحاكمية العالمية (G05): يعد منتدى

«مونتريال» الدولي لمنتدى عالمي حول الديمقراطية والحاكمة العالمية، وقد طلب إلى الشبكة تنسيق أحد محاوره، وهو المحور المتعلق بالتكتلات الإقليمية ودور المجتمع المدني.

* مؤتمر تشيلي حول الديمقراطية: يُعدُّ لمؤتمر دولي

حول الديمقراطية من قبل جمعية مقرها في تشيلي، ومن المنطقة العربية يشارك «المعهد العربي لحقوق الإنسان» و«مركز بانوراما». وقد تم الاتصال بالمبادرة على أن تستتبعها مشاورات لتفعيل المشاركة في هذا المؤتمر العالمي.

* برنامج الديمقراطية مع «لا سلام من غير عدالة»،

الاتحاد الأوروبي: تشارك «الشبكة» في لجنة تشكلت لتقديم مشروع إلى الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية في العالم العربي. والهيئة القيادية في اللجنة هي الجمعية التي نظمت لقاء صنعاء. وستتولى «الشبكة» جانب الانتخابات في حال تمت الموافقة على المشروع.

* برنامج العراق

تقدمت «الشبكة» بمشروع إلى «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» لتقوية وتمكين المجتمع المدني في العراق، وذلك بالتنسيق مع جمعية الأمل العراقية.

* ورش العمل:

المجتمع المدني: تعد «الشبكة» بالتعاون مع مؤسسة «هنريش بل» ندوة حول مفاهيم المجتمع المدني، وقد كُلفت الأنسة زينة حلبي بإعداد ورقة مفهومية تشكل محور النقاش الأساسي حول الموضوع، على أن يترافق ذلك مع نقاش حول تحديات بناء المجتمع المدني في العراق.

الإطار القانوني: كما تعد «الشبكة» لورشة عمل حول الإطار القانوني للجمعيات في البلدان العربية، وذلك بالتعاون مع المؤسسة المذكورة نفسها. سنقترح نقل الورشة إلى تونس بناء على طلب الرابطة التونسية، وفي حال الموافقة فلا بد من البحث في الآلية الكفيلة بإنجاحها.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: بصدد البحث عن تمويل لتنظيم ورشة عمل حول سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين ومسألة الديون في البلدان العربية. الأمن والسلام والتنمية: لا بد من الإعداد لورشة عمل والقيام بعملية تعبئة مالية لتنظيمها في الجزائر، بناء على طلب جمعية الأمل الاجتماعية. واختتم الاجتماع بالموافقة على كل هذه النشاطات.

الملحق رقم 2 الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية في المنطقة العربية

ملخص عن مجريات أعمال ورشة عمل التخطيط
الإستراتيجي:

لقد أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية الإنسانية، ولكن وتيرة التغيير هذه تباطأت في التسعينات، فمعظم الدول العربية لا يتقدم بشكل متكافئ نحو تحقيق هذه الغايات، ففي حين يسير بعضها بشكل جيد، يتخلف بعضها الآخر عن الركب.

ومع إدراك الفروق الواضحة بين الدول العربية على صعيد التنمية الإنسانية، علاوة على الفروق ضمن حدود الدولة الواحدة، ومع إدراك تردّي أوضاع المنطقة العربية الاقتصادية والاجتماعية، تظهر الحاجة ملحة إلى بلورة استراتيجية تعمل على إطلاق الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية في الدول العربية، والتي من شأنها أن تعزز انخراط منظمات المجتمع

المدني في آلية رصد تطبيق أهداف التنمية الألفية من قبل الحكومات والجهات المختصة، وإطلاق حملات الضغط على الحكومات بهدف تبني أهداف الألفية.

وانطلاقاً من ضرورة مناقشة توجهات المنظمات العربية غير الحكومية وأهدافها، في موضوع التنمية وأهداف الألفية، وفي محاولة لوضع برنامج عمل مشترك للسنوات المقبلة يستجيب للتحديات وللاحتياجات التي تواجهها المنطقة، ويؤدي إلى تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني العربية، ومن ضمنها المنظمات الأهلية، في متابعة وتطبيق هذه الأهداف، نظمت «الشبكة» ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة ممثلاً بالمدير العام وبالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، هدفت إلى تعريف المشاركين على آليات إدارة حملات الألفية، وبلورة استراتيجية محددة لإطلاق الحملة الإقليمية لأهداف الألفية في العالم العربي.

شارك في ورشة العمل ممثلون عن منظمات المجتمع المدني من عشر دول عربية (لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، البحرين، اليمن، المغرب، تونس، والعراق)، بالإضافة إلى ممثلين

تطبيق أهداف التنمية الألفية من قبل الحكومات في الدول العربية المختلفة، والضغط باتجاه تطبيق هذه الأهداف، وعلى ضرورة عدم حصر دور منظمات المجتمع المدني بالمراقبة والضغط فحسب، بل العمل على إشراكها في تحديد المؤشرات وتطويرها لتصبح مؤشرات مقبولة للبلدان المختلفة بغرض قياس مدى تقدمها في اتجاه تحقيق الأهداف، وضرورة تعزيز شراكتها مع الجهات المختلفة المعنية، الحكومية والخاصة، والهيئات الدولية، كما تناول النقاش ماهية دور هذه الهيئات بالتحديد وكيفية تفعيل الشراكة معها.

ورافق اليوم الأول للورشة جملة تحفظات حول مبدأ التزام البلدان السياسي واقتصراره على النواحي الأدبية، وحول طغيان المؤشرات الكمية، وغياب المؤشرات النوعية، وغياب سياسات شبائية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه الشريحة ومتطلباتها. هذا، وقد لاحظ المشاركون غياب قاعدة بيانات إحصائية في معظم البلدان العربية.

ثم انتقل المشاركون إلى مناقشة برنامج الأعمال الذي من شأنه أن يساهم في إطلاق الحملة الإقليمية، واستخدام أهداف

عن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوطنية (القطرية) في كل من: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، السودان، تونس، لبنان، سورية، فضلاً عن مشاركة إعلاميين من مصر ولبنان، وذلك بغية التوصل إلى بلورة استراتيجية إقليمية لإطلاق حملة أهداف التنمية الألفية، على صعيد المجتمع المدني، والخروج بوثيقة وجدول أعمال يساهمان في استخدام هذه الأهداف كأداة فاعلة لتحقيق التغيير المستدام في المنطقة العربية، ولتحديد سبل تقوية منظمات المجتمع المدني العربية ووسائلها، وانخراطها في الأحداث والمجريات الدولية (مرفق لائحة المشاركين في ورشة عمل التخطيط الإستراتيجي).

استمرت أعمال الورشة ثلاثة أيام، تخللت اليوم الأول جلسة افتتاح وجلسات قدمت خلالها تقارير عن البلدان العربية التي أطلقت فيها الحملة بهدف تعريف المشاركين بأهداف الألفية، فعرضت تجارب ثلاثة بلدان عربية (تونس، السودان، لبنان) بالإضافة إلى تجارب من أميركا اللاتينية وآسيا.

شهدت جلسات اليوم الأول نقاشاً توافقت فيه الآراء على ضرورة مشاركة المجتمع المدني المكثفة في رصد آلية

التنمية الألفية، كأداة فاعلة لتحقيق التغيير المستدام في المنطقة العربية. ولتحقيق ذلك، قُسم المشاركون إلى أربع مجموعات عمل بحسب البلدان العربية التي ينتمون إليها (مجموعة المشرق العربي، مجموعة المغرب العربي الكبير، مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية، مجموعة وادي النيل). وبعد أن حُدِّدت أهم توقعات المشاركين من ورشة العمل هذه، حُدِّدت أهداف الحملة العامة والجزئية وإدارتها، مع التركيز على أهم النتائج التي يمكن أن تنبثق من تطبيقها، بغية التوصل إلى خطة تنفيذية لأهم النشاطات في كل بلد عربي. وبالتالي، فإن الهدف الأساسي العام (* verall* bjective) الذي خرج به المشاركون تركز حول ضرورة إطلاق حملة ضغط وتأثير (adv* cacy plan) يتضمن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العربية وتقويتها، والعمل كذلك على تقوية دعائم الشراكة مع المكاتب الوطنية (القطرية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية، ورفع الوعي، وتوزيع المعلومات وتبادلها، ووضع خطة إعلامية وتعزيز التشبيك مع الشركاء المحتملين، وكل ذلك في إطار «أهداف التنمية الألفية».

أبرز التوقعات من الورشة:

1. التوصل إلى إعطاء معلومات إضافية حول أدوات الترويج لأهداف الألفية.
2. مناقشة إمكانية نقل ملكية أهداف الألفية إلى المنظمات الأهلية، والتعرف على كيفية تفعيل دورها لرصد تطبيق هذه الأهداف.
3. التعرف على آليات الضغط على الحكومات بهدف تبني أهداف الألفية وكيفية تطوير دور منظمات المجتمع المدني، بوصفها شريكاً أساسياً في التأثير، وضرورة التوصل إلى تطوير خطة للتعبئة والتأثير والتحرك الاجتماعي.
4. التركيز على المؤشرات من وجهة نظر المجتمع المدني، والتوصل إلى آلية المساءلة والمحاسبة لدور المنظمات الأهلية، وتفعيل دورها الرقابي والتقويمي.
5. الاتفاق على دور واضح لمؤسسات المجتمع المدني على صعيد كتابة التقارير، مما يرتب رسم خريطة للمنظمات الأهلية (من الذي سيقوم بذلك؟).

وقد تابع المشاركون أعمالهم بغية التوصل إلى بلورة الوثيقة البرنامجية والخروج بنشاطات محددة تعكف منظمات المجتمع المدني في كل بلد على تطبيقها وتنفيذها. ولتحقيق ذلك، قُسم المشاركون إلى مجموعات عمل بحسب البلدان العربية المشاركة (اليمن، المغرب وتونس، مصر، الأردن، لبنان، الخليج، سورية، السودان)، حيث عملت كل مجموعة عمل على بلورة مجموعة من النشاطات في بلدها، مع تحديد الجهات المسؤولة عن تحقيق هذه النشاطات في كل بلد، والإطار الزمني لتحقيقها وآلية تطبيقها. (الملحق: نتائج أعمال هذه الورشة، وجداول نشاطات كل بلد على حدة).

الجلسة الختامية والتوصيات:

بعد عرض نتائج أعمال كل مجموعة عمل ونقاش المعطيات التي خرجت بها، أنهى المشاركون أعمال الورشة بجلسة ختامية تحدث فيها كل من ندى الناشف (نائب الممثل المقيم لبرنامج

6. توضيح العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وتوضيح العلاقة مع الحكومة، وضرورة التأكيد على أهمية المشاركة.

7. مسألة التمويل والتكلفة.

8. التركيز على نقاط قوة منظمات المجتمع المدني ونقاط ضعفها.

9. مراعاة الفروقات بين الدول.

تم في اليوم الثالث تحديد أدوار الأطراف المعنية المختلفة في حملات أهداف التنمية الألفية^(١)، (منظمات المجتمع المدني، وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكومات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص)، وذلك من وجهات نظر مختلفة، حيث قدّمت منظمات المجتمع المدني لنفسها تصوراً؛ ومن قبل وكالات الأمم المتحدة ودورها، ومن قبل منظمات المجتمع المدني، مع التركيز على دور القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية.

(١) وثيقة الأدوار المختلفة (الملحق رقم ٣).

الأمم المتحدة الإنمائي)، وماري سول سانجيس (ممثلة المكتب الإقليمي للبرنامج)، وزياد عبد الصمد (المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية). وقد أشارت الناشف إلى أن المنطقة العربية كانت متأخرة نسبياً في إطلاق الحملة الإقليمية لأهداف التنمية الألفية؛ ومع ذلك فإن هذه المبادرة هي من الأهمية بمكان إذ أن من شأنها المساعدة في تفعيل تطبيق الأهداف، على أن تعي منظمات المجتمع المدني دورها في هذه الحملة وفي آلية تطبيقها، وكيفية بذلها الضغط على الحكومات لدفعها كي تتبنى سياسات تنموية قطرية (وطنية)، مبنية على الاحتياجات المحلية في كل بلد، شرط أن تفعّل شراكتها مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة، التي تتخذ من أهداف التنمية الألفية أرضية مشتركة لتحقيق التنمية في العالم، والتي تقدم برامج لدعم منظمات المجتمع المدني العربية؛ ولدعم شراكة هذه الأخيرة مع المؤسسات المحلية، وذلك من خلال تقديم مصادر معلومات وموارد مختلفة، مادية ومعلوماتية وبشرية. وليس هناك، بالتالي، من شيء تقوم به منظمات المجتمع المدني سوى العمل على تفعيل شراكتها مع المكاتب الوطنية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

من جهتها، نوهت «ماريسول سانجيس» بهذه الورشة مشيرة إلى أهميتها من حيث كونها استطاعت أن تقرب وجهات النظر بين مؤسسات المجتمع المدني العربية من جهة، وبين المكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة من جهة ثانية، وكذلك بينها وبين الحكومات من جهة أخرى. وإذا ما دل هذا على شيء، فإنما يدل على سبل وطرق تشبيك ناجحة وفعالة، تبدت من خلال تبادل الخبرات، والتشارك في التجارب المختلفة بين الجهات المعنية.

وعن التوصيات وتلخيص مسار مجريات الورشة، نوّه زياد عبد الصمد بأهمية الورشة كونها أفسحت في المجال أمام تفعيل الشراكة بين العديد من الجهات المسؤولة بصدد التنمية وأهداف الألفية، مشيراً إلى أن أهم ما أكدت عليه كون دور منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على متابعة ومراقبة آلية الأهداف وتطبيقها من قبل الجهات المعنية فحسب، بل يتعداه إلى القيام بدور أساسي في صياغة مؤشرات مقوننة تنطبق على الأقطار العربية، وأن تصدر توصيات في صدد السياسات الوطنية الحكومية في موضوع أهداف الألفية.

ورفع الوعي، والتشبيك الوطني والإقليمي، وتبادل المعلومات، وتوفير قاعدة بيانات للحملات الوطنية، ومشاركة الإعلام في الحملة، والتأثير على صنّاع القرار في الوزارات والبرلمانات. وأشار كذلك إلى موضوع الإعلان العالمي للألفية، حيث يتم الربط بين الأهداف وحقوق الإنسان، وبالتالي اعتبار أن تحقيق الأهداف يدخل ضمن الاتفاقيات والعهود الدولية في كل هدف منها. وبذلك يتم الربط أيضاً مع الأوضاع الخاصة لكل بلد، بحيث تؤخذ النزاعات المحلية والإقليمية بعين الاعتبار. وفي النهاية، أشار إلى أن عناصر خطة «الشبكة» التنفيذية ستتركز على التنسيق الإقليمي وتأمين مستلزمات نجاح الحملات الوطنية، وكذلك تطوير آليات إقليمية للرصد والمتابعة، ولاسيما لجهة إصدار تقارير مقارنة وتبادل المعلومات والخبرات، وأخيراً تأمين المساهمة في تمويل الحملة.

وأشار كذلك إلى الدور الذي تتخذه هذه المنظمات العربية في الحملة العالمية، وأكد على أن الحملة التي تطلقها «الشبكة» تأتي ضمن إطار الحملة الدولية التي يطلقها «الراصد الاجتماعي»، مشيراً إلى أن الشراكة التي يقيمها هذا الأخير مع الحملة الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنعكس على المنطقة العربية في إطار شراكة بين «الشبكة» وبين المؤسسات الأهلية والمكتب الإقليمي ومكاتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الوطنية. كما أشار إلى أن الخطة ستمتد سنة ونصف على أن تنتهي في آب (أغسطس) 2005، قبل انعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تكون هناك محطة أواخر العام 2004 للتقويم ولتطوير العمل. وأضاف أن موضوع تقرير «الراصد الاجتماعي» لعام 2005 سيكون «أهداف التنمية الألفية»، وبالتالي فإن الفرصة ستسنىح أمام منظمات المجتمع المدني العربية لكتابة تقاريرها عن آليات عملها في هذا المجال وتسجل وجهة نظره في صده.

وأكد عبد الصمد على أن استراتيجية الحملة تقوم في الضغط والتأثير وتعتمد على وسائل المناصرة، كبناء القدرات،

الملحق رقم 3

شراكة المجتمع المدني الفلسطيني - العربي:

توصيات مجموعات العمل

مجموعة العمل: الصحة

الحاجات والأولويات:

عدم فصل الاحتياجات العاجلة الإغاثية عن احتياجات

التنمية البشرية والتقنية، مع ملاحظة ما يلي:

1. نقص الأبنية والتجهيزات في شمال فلسطين ومناطق

محددة من قطاع غزة.

2. نقص الأدوية وصعوبات توصيلها.

3. النقص في المجالات المتخصصة، كجراحة القلب

والشرايين وجراحة المخ.

التحديات والتوقعات

1. الوصول إلى الخدمات.

2. الجودة (النوعية).

3. نقص المعلومات والدراسات الصحية.

4. تعدد المجالس الطبية وتشابه صلاحياتها.

5. الفصل بين الخدمات والمؤسسات الطبية الحكومية

وغير الحكومية والتابعة للقطاع الخاص.

6. توزيع الدعم على كل من هم في حاجة إليه في الأراضي

الفلسطينية المحتلة.

آليات التعاون

* التواصل بنشر كل المعلومات للجميع.

* إنشاء بوابة للمعلومات الطبية المتخصصة.

* العمل مباشرة مع اللجان الصحية للمنظمات الأهلية

الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المنظمات

الصحية.

* التنسيق مع مشروع الهلال الأحمر الإماراتي الجاري في

فلسطين في مجال الجراحة المتطورة؛

* إنشاء لجنة مشتركة تضم جميع الأطراف.

* التنسيق مع الهلال الأحمر القطري.

مجموعة العمل: التعليم الحاجات والأولويات

- * تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية الفلسطينية.
- * تحديث البرامج الخاصة بالموظفين التعليميين والموارد البشرية لتشجيع تبادل الخبرات.
- * تحديث وتطوير المناهج بما في ذلك ما يلي:
 1. توحيد جميع المناهج التربوية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
 2. إعداد منهج موحد لرياض الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة.
 3. تطوير البحث العلمي في كافة المستويات التعليمية، وتوفير الموازنات اللازمة لها.
 4. نشر التعليم الإلكتروني.

آليات التعاون

- * التوأمة بين المؤسسات التعليمية الفلسطينية والعربية.

* تدريب الطواقم الطبية ودعمها وتحضيرها على مختلف المستويات وربط كل الأطراف ضمن إطار موحد (أي الأطباء) والتوعية الصحية والإدارة.

* تشجيع التدريب الطبي الأولي ودعم المعاهد الطبية.

* المساعدة في إنشاء مدرسة طبية فلسطينية، مع فروع لها في غزة وشمال الضفة الغربية تحت إدارة مشتركة وبدعم موحد.

* توأمة المدارس الطبية الفلسطينية مع المدارس الطبية العربية.

* ضمان التدريب الطبي التخصصي بتقديم الدعم للهلال الأحمر القطري والاتصال بجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة العرب لتوفير الموارد لبرامج التدريب.

* تأسيس بنوك دم، بما في ذلك الحاجة الفورية لبنك دم مركزي في غزة والضفة الغربية؛ وقد شرع الهلال الأحمر الإماراتي في مشروع كهذا.

- * الوضع العربي المتردي وأثره على استقرار الشعب الفلسطيني.
- * التهاون في السعي لنقل أو إعادة نقل القضية الفلسطينية من الدائرة الفلسطينية إلى الدائرة العربية.

آليات التعاون

- * تركيز حملات حول مواضيع خاصة ومحددة جداً.
- * استغلال القنوات والمنتديات والملتقيات الإقليمية والدولية لأغراض الدعاية.
- * استعمال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لأغراض الدعاية.
- * إنشاء مركز للعلاقات العامة للدفاع والدعاية والترويج لقضايا التنمية الفلسطينية.
- * إنشاء مركز للتنمية البشرية وإعداد القادة والنشطاء في أعمال الحض والتأثير لدعم القضايا التنموية.
- * التعاون مع الهيئات القانونية الدولية لجنة القضاء على التمييز العنصري.

- * تنظيم برامج لتدريب المعلمين الفلسطينيين في المعاهد العربية، مع السعي لاستحداث مركز عربي لتدريب المعلمين العرب مستقبلاً.
- * دعم صناديق الطلاب الفلسطينيين في الجامعات لزيادة قدرتها على توفير البرامج الدراسية.
- * إنشاء صندوق للتكفل بنفقات الطلاب بهدف مكافحة التسرب في المدارس الفلسطينية.
- * تنظيم برامج للتواصل بين الطلاب العرب والفلسطينيين، مثل برامج «الإنترنت» والمخيمات الصيفية.
- * تنظيم برامج لتبادل الخبرات بين المعلمين على مستوى المدارس والجامعات.
- * تشجيع الأبحاث المشتركة بين الجامعات العربية والفلسطينية.

مجموعة العمل: الضغط والتأثير

التحديات والتوقعات

- * الدعاية الصهيونية المضللة والقوية.

آليات التعاون

- * تأسيس صندوق عربي للإقراض في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوفير المعلومات الخاصة بمجالات الإقراض والشروط وما إلى ذلك عبر مؤتمر تنبثق عنه لجنة تنسيق.
- * وضع برامج للتدريب والتأهيل ونشر الوعي في مجال إدارة المشاريع الصغيرة ضمن إطار الاتفاقات التجارية الجديدة.

* توفير قاعدة بيانات للكفاءات العربية والفلسطينية في هذا المجال.

مجموعة العمل: لزراعة والبيئة والموارد المائية الحاجات والأولويات

- * إيجاد قنوات تواصل مؤسساتية بين فلسطين والوطن العربي.
- * المساعدة في إعادة تأهيل القطاع الزراعي.
- * تسويق المنتجات الزراعية.
- * المساعدة في مشاريع التمويل والإقراض.

- * تكوين مجموعة ضغط (لوبي) فلسطينية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- * إنشاء لجنة عربية فلسطينية مشتركة للتنسيق والمتابعة.
- * تحديد شروط ومعايير للشراكة العربية - الفلسطينية.
- * تنظيم اجتماع عربي فلسطيني مشترك دوري (كل ستة أشهر مثلاً).

مجموعة العمل: البطالة والمشروعات المدرة للدخل الحاجات والأولويات

- * خلق فرص عمل.
- * توفير القروض (مشروع بنك فقراء).

التحديات والتوقعات

- * الاتصال.
- * الشفافية من خلال إعطاء نماذج في الحكم السليم لتعزيز الثقة واستقطاب التمويل العربي.
- * عدم توافر المعلومات وتدققها.

التحديات والتوقعات

* نقص المعلومات وصعوبة توفرها.

* نقص الاستمرارية في التواصل المؤسسي.

* القيود التي تفرضها الحكومات العربية على الحريات العامة.

* عقبة الاحتلال.

* ضالة الموارد المخصصة للاستثمار في هذا المجال.

آليات التعاون

التواصل من خلال ما يلي:

1. ورش عمل تبادلية.

2. تواصل إلكتروني.

3. قاعدة بيانات (تشمل معلومات عن البنية التحتية

والمنظمات المتوفرة).

4. برامج إذاعية وتلفزيونية وتقارير صحفية في الأقطار

العربية للتوعية ونشر المعلومات حول أشكال التدمير

التي تلحقها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقطاع الزراعة

والبيئة والموارد المائية.

5. توأمة مؤسسات متماثلة.

6. إنشاء لجان مشتركة لمتابعة تنفيذ أشكال التعاون.

تشجيع التأهيل من خلال ما يلي:

1. تمويل مشروعات زراعة الأشجار.

2. تمويل إعادة تأهيل الآبار وشبكات الري المدمرة.

3. توفير القروض بأسعار فائدة منخفضة لصغار

المزارعين.

الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف سياسة التدمير عن

طريق المنظمات العالمية والحكومات، وذلك بواسطة ما يلي:

1. بعثات للدعم

2. شروط وثائقية

3. وثائق وعروض إلكترونية.

4. تقارير دورية.

5. توزيع المواد على الصحافة.

التسويق من خلال ما يلي:

1. إيجاد قنوات تسويقية للمنتجات الفلسطينية مثل زيت

الزيتون واللوزيات ومنتجات غذائية أخرى.

آليات التعاون

- * إقامة شبكة معلوماتية عربية منتجة وبحثية.
- * تشجيع الهيئات العربية على رعاية مكتبة معلوماتية متحركة لمخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- * تكوين قاعدة بيانات بالخبراء والمتخصصين بتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- * جمع أجهزة الكمبيوتر المستعملة في البلدان العربية وتوزيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- * إنشاء مجموعات لإجراء حوارات ولقاءات عبر البريد الإلكتروني.
- * إنشاء قائمة بريد للمنظمات الأهلية العربية والفلسطينية أو التي شاركت في ورشة العمل.
- * إنشاء صفحة إلكترونية على الموقع الإلكتروني لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، تتضمن المشروعات المطلوب تبنيتها أو دعمها.

2. المساعدة في إجراء دراسات تسويقية.

3. المساعدة على تحسين جودة المنتجات الزراعية لرفع قيمتها التصديرية.

مجموعة العمل: موضوعات أخرى

الحاجات والأولويات

- * اتباع نهج منظم لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- * تنمية الموارد البشرية.

التحديات والتوقعات

- * قطاع المعلومات غير منتج.
- * الموارد البشرية قليلة في هذا القطاع.
- * قلة تحديث المواقع الإلكترونية العربية ضعف المعرفة بالإنترنت.

افتتح أعمال الورشة الأستاذ زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالإشارة إلى نتائج ورشة العمل التحضيرية التي عقدت في حزيران (يونيو) الماضي حول موضوع الشراكة بين المجتمع المدني العربي والمجتمع المدني الفلسطيني، ومركزاً على ورقتي العمل الأساسيتين اللتين نتجتا عنه: «الرؤية الفلسطينية لبلورة وتحديد أولويات التنمية وتحدياتها في فلسطين»، و«آليات العمل والتعاون بين المجتمع المدني في البلدان العربية والمجتمع المدني الفلسطيني».

ولما كان أحد أهم أهداف المنتدى الدولي هذا يتمثل بالخروج بتوصيات محددة تتناول آليات عمل لدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودعم صمود المواطن الفلسطيني ومساعدته على تجاوز تحديات الحياة اليومية، فقد تمّ التوصل إلى تحديد ملامح خطة تتمثل بضرورة خلق تحالف بين منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية لتنفيذ هذه التوصيات. ونظراً لضرورة تحديد وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني في تحديد آليات التعاون، فقد تمّ أيضاً عرض ملخص

الملحق رقم 4
ورشة عمل «شراكة المجتمع المدني العربي»
من ضمن أعمال
«المنتدى الدولي للتنمية وإعادة التأهيل في الأراضي
الفلسطينية المحتلة»
نحو الدولة المستقلة»
ملخص عن مجريات أعمال الورشة

المكان: بيت الأمم المتحدة
الزمان: الخميس الواقع فيه 2004/10/14
الساعة: 12:00-10:00
تنظيم: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
رئيس الجلسة: منصور بن فتى
المتحدثون: زياد عبد الصمد
عزت عبد الهادي

للورقة التي تناولت «آليات العمل والتعاون وطرق تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمعات المدنية في العالم العربي»، والتي ساهم عزت عبد الهادي (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية) في كتابتها وعرضها.

أضأت الورقة على حاجة المجتمع المدني الفلسطيني إلى دعم عربي أكبر، وإلى ضرورة وضع توجهات استراتيجية من منظور فلسطيني لبناء آليات تتبعها المنظمات الأهلية العربية لتعزيز التنمية في فلسطين، والتي يمكن أن تشكل سابقة للتعاون العربي، وأساساً للتحول الديمقراطي في كل البلدان العربية. ذلك أن تجنيد المجتمعات المدنية في العالم العربي، دعماً لهذا المنظور الفلسطيني، سيؤدي إلى دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية على السواء وتقويتها.

وبالتالي، فإنه من المهم جداً ربط الدعم وأعمال الإغاثة والإعانات الصحية الممنوحة للفلسطينيين باستراتيجيات تنمية بعيدة المدى، وذلك لضمان القدرة الفلسطينية على الاستمرار في وضع أسس الاستقلال والاكتفاء الذاتي، لأنه لو استمر الدعم للشعب الفلسطيني على هذا المنوال (مساعدات

إنسانية وإغاثية فقط)، فمن الممكن أن تتشكّل ثقافة الاعتماد السلبي على هذه الإعانات ممّا يهدد دورة الصمود الفلسطيني.

وأشير في الورقة إلى الرؤية التنموية الفلسطينية والاتجاهات التي اتخذتها لدى اندلاع الانتفاضة، مثل:

- الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- الاستمرار في بناء الدولة وتطوير مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين.
- والاستجابة للاحتياجات والأولويات المحلية، وذلك ببناء نماذج مبتكرة للتنمية المجتمعية.

ولتحقيق هذه الرؤية عرض أهم الاستراتيجيات التي تمّ تبنيتها، وذلك بالارتكاز إلى آلية تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (تحليل «السوات»); وكان أهم هذه الاستراتيجيات:

1. تعزيز الوصول إلى المعلومات حول الوضع الفلسطيني والتنمية في فلسطين، وذلك من خلال «الإنترنت» على أن يتم التأكد من أن هذه المعلومات حقيقية

وتتمتع بالمصداقية، ومن خلال المؤسسات التعليمية والأكاديمية والأجهزة الإعلامية، ومن خلال تعزيز آليات التشبيك وتبادل المعلومات وتقصيها.

2. تطوير وجهات نظر ورؤى خاصة لإقامة عمليات متوازية لتطوير خطط استراتيجية في المجتمع المدني الفلسطيني وفي البلدان العربية، بغية محاربة الفقر وتوليد المشروعات المُدرّة للدخل، ولتطوير خطة طوارئ فلسطينية تأخذ بالحسبان مختلف السيناريوهات السياسية.

3. بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

4. خلق آليات للتعاون والعمل:

أ. لتقوية التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعربية ومأسسته، وبالتالي تعزيز إنشاء شبكات قطاعية واتحادية مختلفة (معوقون، شباب، عمال، طلاب...).

ب. وإقامة حملات تعبئة وضغط لصالح القضية الفلسطينية، من خلال تحريك نشاطات إغاثية شعبية تطوعية في كل العالم العربي وتعبئتها، وتنظيم حملات لزيادة الوعي

حول الوضع في فلسطين، وتنظيم حملات للضغط على إسرائيل كي تغير سياستها تجاه الفلسطينيين، والتأثير على صنّاع القرار والسياسة والمانحين والحكومات، والارتباط مع حملات وحركات خارج العالم العربي وبالأطر الدولية.

5. التمويل من خلال زيادة عدد المشروعات والأبحاث المشتركة في المنطقة، وتطوير مشروعات تمويل عربية مستقلة، وفتح باب الحوار الجدي مع الصناديق العربية، ومصادر التمويل المختلفة للوصول إلى رؤية مشتركة.

النقاش والتعقيب والتوصيات

نجاه العريضي:

- لا يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني العربي طرفين مختلفين، حتى تقام بينها شراكة. فهذا الفصل يجب ألا يكون بين هذه المنظمات التي ينبغي عليها أن تمتلك خطة واحدة متكاملة. وثمة العديد

من الجهود الموجودة أساساً لإقامة شراكة بين هذه المنظمات.
- ثمة العديد من الاستراتيجيات الإغاثية الموجودة ذات البعد التنموي، تقوم بها الوزارات ومنظمات المجتمع المدني العربي في الأراضي الفلسطينية.
- أما بالنسبة إلى الصناديق العربية التي يجب أن تساهم في تمويل المشاريع التنموية في الأراضي الفلسطينية، فقد ذُكرت خلال مجريات أعمال المنتدى أسماء كل هذه الصناديق العربية التي تساعد في دعم المشاريع التنموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية.

- ثمة تناقض في الطرح حول مصداقية المعلومات: ففي الوقت الذي شكك فيه بمصداقية المعلومات التي يقدمها جهاز الإحصاء المركزي وموقع «الإنترنت» الخاص بشبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، فقد أشير إلى الحاجة إلى المعلومات عن الوضع الفلسطيني والتنمية في فلسطين، وذلك من خلال «الإنترنت»، وبالتالي يجب التأكد من أنها معلومات حقيقية وتمتص بمصداقية.

حسن عبد العاطي (السودان):

- إن كل الاستراتيجيات الواردة في الورقة التي عرضت، مُوافق عليها، ولكن المشكلة تكمن في نظرة منظمات المجتمع المدني العربي إلى القضية الفلسطينية وتعاملها معها، مع العلم أنه توجد لجان تضامن مع الشعب الفلسطيني في القرى العربية، إلا أنها لا تركز على رؤى واضحة ومنسقة. ولذا، يجب أن تعمل الشبكة العربية على دعم خطة استراتيجية عربية وتنسيق، على أن تشكل لجنة فنية للمتابعة وأن تتبنى الصناديق العربية هذا العمل وتموله.

أحمد عبد الكريم (سورية):

- تمكنت لجنة دعم الانتفاضة في سورية من التعامل مع 222 منظمة غير حكومية فلسطينية، وقدمت ما يقارب الخمسة عشر مليون دولار خلال هذه الفترة، حُصِّصت لدعم الفلسطينيين والجمعيات المدنية واللاجئين الفلسطينيين. ولدى هذه اللجنة كل الرغبة في وضع استراتيجية بعيدة من التطبيع، هدفها دعم الشعب الفلسطيني ومناهضة للمشروع الصهيوني وإقامة تحالفات ضمن الأطر الجغرافية والاجتماعية المعينة.

محمد مبيض

- ثمة اقتراح بضرورة وضع استراتيجية تطبيقية، عملية قصيرة الأمد، مع اقتراحات ورؤى طويلة الأمد، على أن تضع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الأولويات وتحدد الاحتياجات والمصالح المشتركة، حتى يتم التنسيق في ما بينها وبين منظمات المجتمع المدني العربي.

عصام ندا (مصر):

- يجب التوقف عن استخدام الشعارات الكبيرة، ووضع استراتيجيات ونشاطات واضحة وصريحة واتباعها على مستوى احتياجات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

ساري حنفي (رام الله):

- من الضروري العمل على تأكيد مفهوم الشراكة متعددة الاتجاهات، لنقل صورة عمّا يجري داخل فلسطين، ولإظهار وضع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، مع ضرورة النظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية جغرافية وقضية شعب.

غانية ملحيص

- من الضروري التنبه إلى مسألة الضغوط الممارسة من مؤسسات التمويل الأجنبي والأميركي، حيث تعتمد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني اعتماداً شبه كلي على التمويل الأجنبي، من هنا ضرورة أن تطرح هذه الصناديق العربية أولوية دعم المنظمات غير الحكومية، على ألا يكون ذلك بديلاً عن دعم السلطة الوطنية.

عبد الحكيم الشافعي (المغرب):

- إن الديمقراطية الحقة هي تلك التي تساهم منظمات المجتمع المدني القوية والمستقلة في تعزيزها. ولكن المشكلة هي أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات يبقى محدوداً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي من الضروري العمل على فتح الحوار حول الاستراتيجية والقضايا المطروحة على مستوى كل دولة. كما يجب ألا يُبالغ في وسائل الإعلام في إبراز صورة الفلسطيني، بل ينبغي إبرازها.

- ثمة اقتراح بضرورة عرض وثائق مصورة عن الشعب الفلسطيني، لتخدم كمواد إعلامية ووثائقية ذات تأثير قوي تعكس ثقافة الشعب الفلسطيني.

إقبال دوغان (لبنان):

- يجب التركيز بصورة أكبر على مسألة التحالفات، هذه المسألة التي أتت على ذكرها سريعاً، تحالفات من شأنها أن تضم جميع الاستراتيجيات. لذا، يجب أن يُعمل على تشكيل لجنة من كل بلد عربي تتصل بالقطاع المدني والمنظمات غير الحكومية، بعيداً من تدخل الحكومات لمتابعة النشاطات والآليات المقترحة.

مجدي عبد الحميد (مصر):

- إن الاستراتيجيات التي عرضت صالحة لتكون أساساً يمكن الانطلاق منه، ولكن الآليات التنفيذية تحتاج إلى إطار من اتحادات العمل الأهلي العربي للتعاون على تنفيذ هذه الآليات.

- يجب العمل على التشبيك بين الشبكات القطاعية، علماً أن الشبكات العربية مهما توسعت فلن تستوعب كل المنظمات غير الحكومية. ولذا، يجب العمل على توسيع شمولية الشبكات العربية القطاعية.

- من الضروري العمل على تنظيم لقاء تحضيري واسع من منظمات المجتمع المدني العربي، وثمة اقتراح بأن تتولى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أمر هذه الدعوة.

نعمات كوكو (السودان):

- إن التحدي الأساسي الذي يواجهنا كمنظمات مجتمع مدني عربية هو في تحويل هذه الاستراتيجيات إلى خطط نوعية عملية عبر منتديات وخطط وطنية، كما يكمن التحدي الرئيسي في القدرة على استثمار مواطن القوة وتعزيزها.

- في مجال التمويل، ثمة اقتراح - كبديل عن الوقوع تحت تأثير التمويل الأجنبي - بالسعي إلى إقامة شراكة مع الصناديق العربية، تُنسّق لصالح المجتمع المدني.

إقرار خطط عمل متكاملة وطنية بعيداً من الضغوطات العربية والخارجية التي تمارس بحق المجتمع المدني العربي.

عيسى (الجزائر):

- من الضروري أن يُعاد النظر وتعمق سبل التواصل والتشبيك من جهة، والتناول الإعلامي لصورة الفلسطيني من جهة أخرى، خشية إعادة تركيب الصورة في الإعلام. لذا يجب أن توسع دائرة مشاركة البلدان العربية ونطاقها.

سلوى أبو خضرا:

- إن أولويات الدعم والإغاثة تذهب للمؤسسات الكبيرة لدعم البنى التحتية والطوارئ، والإغاثة التنموية، وبالتالي فإن الأسر الفلسطينية لا تحصل على أي شيء من هذا الدعم. ومن هنا، يجب العمل على برمجة الدعم الآلي الصغير للعوائل والطلاب والشباب والاتحادات، التي يجب أن تصل إلى هؤلاء لتعزيز النشاطات الإغاثية والتنموية وعدم الرضوخ للضغط الأميركي.

- يجب تغذية الشبكة العربية بالخطط الوطنية التي تُرجمت الاستراتيجيات عبرها، وبالتالي السعي إلى تحديد إمكانية تنفيذها في أطر التمويل المتاحة.

- في مجال التعبئة، يجب العمل على تكوين مواد إعلامية للتعبئة وإصدارها، والحشد مع الشعب الفلسطيني (أفلام عن المرأة الفلسطينية).

- كما يجب العمل على تطبيق برنامج متكامل لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي.

فريدة غلام (البحرين):

- يجب أن تُنشأ آليات عمل تطبقها الشبكات المحلية في البلدان العربية، كالشبكة البحرينية على سبيل المثال، وذلك بالتنسيق مع الشبكة الفلسطينية.

- كما ينبغي العمل على توضيح الرؤى والآليات وتحديدها حتى تنفذ بشكل متناسق في البلدان العربية، التي قد يُنفذ بعض منها، ولكن بشكل جزئي وغير متكامل. ولذا، يجب العمل على

بدرية علي أحمد (البحرين):

- ضرورة رفع بيان باسم المؤتمرين في المنتدى العربي إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بضرورة دعم الصمود الفلسطيني والتحرك السريع لإيقاف العدوان الحالي على غزة.

وداد أحمد:

- من الضروري التأكيد على سبل تمكين العلاقة والتواصل بين منظمات المجتمع المدني العربي والفلسطيني من جهة، وبين المجتمع المدني الأوروبي من جهة أخرى.

منى الناشبي:

- من الضروري العمل على ضم الراصد الإعلامي إلى الشراكة والتحالف، بغية التأثير على الرأي العام العالمي والتصدي للتشويه الذي قد يطاله.

جهاد أبو زيد (القدس):

- يجب إعطاء حيز أكبر من الاهتمام بالقدس وللمؤسسات المقدسية التي تحتضر، لذا يجب إعادة تقويم الوضع في القدس وفي العديد من القطاعات.

أهم التوصيات التي نتجت عن الورشة

* في مجال الحشد والتعبئة والتأثير الإعلامي:

- يجب العمل على تكوين وإصدار مواد إعلامية للتعبئة والتحشيد مع الشعب الفلسطيني، (أفلام عن المرأة الفلسطينية).

- ضرورة عرض وثائق مصورة للجمهور العريض عن الشعب الفلسطيني، لتخدم كمواد إعلامية ووثائقية ذات تأثير قوي تعكس ثقافة الشعب الفلسطيني.

- رفع بيان باسم المؤتمرين في المنتدى العربي إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بضرورة دعم الصمود الفلسطيني والتحرك السريع لإيقاف العدوان الحالي على غزة.

الأجنبي- بالسعي لإقامة شراكة مع الصناديق العربية، تُستق لصالح المجتمع المدني.

- ثمة ضرورة أساسية لفتح حوار حول تعبئة الموارد وسبل استخدامها، وآلية صرفها التي تستجيب لمعايير الشفافية وأخلاقيات العمل.

* خلاصة الورشة:

إن تحالف الشبكات العربية سيعمل على متابعة جميع هذه الاقتراحات والتوصيات، بحيث إن اللائحة الإلكترونية التي أنشئت ستعمل على تعزيز التواصل بين هذه المنظمات. ولذا سيعمل على:

- بلورة الخطة وترجمتها إلى استراتيجية ضمن مهلة زمنية محددة للبدء بالعمل وتنفيذ الآليات.

- تنظيم ندوات ولقاءات وطنية لشرح الاستراتيجية.

- الوصول إلى تنظيم ندوة مشتركة بين تحالف الشبكات العربية وبين الصناديق العربية لبلورة هذه الخطة ولتعزيز سبل التواصل والتشبيك بينها.

* في مجال بناء القدرات:

- العمل على إنشاء خطط عمل متكاملة وطنية بعيداً عن الضغوطات العربية والخارجية التي تمارس بحق المجتمع المدني العربي، على أن تغدّى الشبكة العربية بالخطط الوطنية هذه، التي تُرجمت الاستراتيجيات عبرها، وبالتالي السعي إلى تحديد إمكانية تنفيذها في أطر التمويل المتاحة.

- العمل على تطبيق برنامج متكامل لبناء القدرات على المستوى العربي، لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي.

- التركيز بصورة أكبر على مسألة التحالفات التي من شأنها أن تضم استراتيجيات، ولذا يجب أن يُعمل على تشكيل لجنة من كل بلد عربي تتصل بالقطاع المدني وغير الحكومي، بعيداً من تدخل الحكومات لمتابعة النشاطات والآليات المقترحة.

- أن تعمل الشبكة العربية للتنمية على دعم وتنسيق خطة استراتيجية عربية، على أن تشكل لجنة فنية للمتابعة وأن تبني الصناديق العربية هذا العمل وتموله.

* في مجال التمويل:

- ثمة اقتراح - كبديل عن الوقوع تحت تأثير التمويل



حلقة النقاش الإقليمية الموازية للمنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن 15-17 أيار 2005 - الأردن

الملحق رقم 5
المؤتمر الإقليمي العربي
«نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»
13-15/9/2004 عمان، الأردن
البيان الختامي والتوصيات

ولما كان هناك غياب واضح لمؤسسات المجتمع المدني العربي في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى، التي انعقدت في جنيف عام 2003 وما سبقها من مؤتمرات تحضيرية؛ ولما كان موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمس الأفراد في حقوقهم التي كفلتها المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية، إضافة إلى الحقوق التي نشأت وأو ستنشأ جراء استخدام تكنولوجيا كهذه؛ فإن مؤسسات المجتمع المدني العربي المشاركة في مؤتمر «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة» تعرب عن أسفها لعدم مشاركتها الفاعلة في النشاطات التي تمت في المرحلة الأولى من القمة، سواء أكان ذلك بسبب عدم تنبه العديد من المؤسسات للقضايا المطروحة للنقاش، أم لانشغالها بموضوعات مهمة رافقت انعقاد المرحلة الأولى، أم لأي أسباب قد تكون ذات طابع محلي، كعدم توفر المعلومات الكافية الكفيلة بتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار. إن المؤتمر، في الوقت نفسه، وعلى ضوء ما تضمنته الكلمات وأوراق العمل والتجارب الناجحة وما رافقها من مناقشات، يوصي بما يلي:

انسجماً مع ضرورة انخراط المجتمع المدني العربي في التحضيرات الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية، التي ستعقد في تونس عام 2005، وتدعيماً للدور المهم الذي يجب أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني العربي في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ودفع عملية التنمية في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. انعقد في عمان المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة» (13-15 أيلول/سبتمبر 2004) بمشاركة ممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني العربي وخبراء وأكاديميين ونشطاء من تسع دول عربية (الأردن، مصر، سورية، لبنان، فلسطين، تونس، ليبيا، اليمن، الإمارات العربية المتحدة).

* أولاً، في المجال الوطني والعربي:

1. دعوة مؤسسات المجتمع المدني لوضع الخطط والبرامج الخاصة برفع الوعي حول الآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاه قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية، وخصوصاً في المجالات المعرفية والتدريبية والمهاراتية.

2. مطالبة الحكومات العربية، وأو مؤسسات القطاع الخاص، بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في كافة النشاطات والتحصيرات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تتاح لها الفرصة لتبيان وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني، خاصة عند وضع الاستراتيجيات والسياسات والقوانين وخطط العمل.

3. مطالبة الحكومات العربية باحترام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأفراد، خاصة حريتهم بالرأي والتعبير وحرية نشر المعلومات وتدفعها.

4. دعوة مؤسسات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص إلى إعداد برامج وخطط عملية تضمن للأفراد من ذوي

الإحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة والمهمشة المشاركة الفعلية والاستفادة بحدودها القصوى من الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5. دعوة الحكومات والقطاع الخاص إلى العمل على دعم إعداد الدراسات والأبحاث حول الآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أوضاع الشعوب، ومن ثم بناء الخطط والمشاريع الإنمائية الضرورية لمعالجة الآثار السلبية منها.

6. تعزيز دور المرأة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكينها وتوفير الدعم لها، وإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) في خطط واستراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7. دعوة الحكومات و/أو القطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني إلى وضع الآليات اللازمة لنشر المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها، وكيفية استخدامها في مجال التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان والارتقاء به اجتماعياً وثقافياً وصحياً، وتقليص الفجوات المحلية.

وتفعيل دور المجموعة العربية بكافة الوسائل المتاحة، خاصة الإلكترونية منها. والأخذ بعين الاعتبار المواثيق الدولية ذات العلاقة كالإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح البشرية رقم 3304 لسنة 1975.

11. دعوة اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس 2005) إلى تفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربي، وإفساح المجال لها لبيان موقفها من قضايا عديدة مهمة مطروحة على جدول أعمال القمة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع إعلان المبادئ وخطة العمل التي تنتج عنها.

* ثانياً، في المجال الدولي:

1. دعوة المجتمع الدولي وخاصة المنظمات الدولية التي تقود عملية تنظيم وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التفاعل والتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني العربية منها والدولية، لحماية حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة.

8. دعوة وسائل الإعلام لإبراز الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان الرقمية والفوائد والنتائج الإيجابية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، وفي الوقت نفسه مطالبة وسائل الإعلام بتسليط الضوء على القضايا التي تمس الأفراد عند استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9. دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى إنشاء برامج موجهة إلى الشباب والشابات، باعتبارهم ركيزة هامة وطموحة، تساهم في دعم إبداعاتهم وابتكاراتهم التي من شأنها المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتجاه الحماية الفعلية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

10. تأسيس مجموعة عربية تضم مؤسسات المجتمع المدني العربي تعمل على حماية وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية والديموقراطية والمشاركة الفعلية في الاجتماعات المحلية والإقليمية التحضيرية للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي ستعقد في تونس 2005،

لدعمهم جميعاً أعمال هذا المؤتمر. كما نتوجه بالشكر لكل المشاركين من خبراء وأكاديميين من كافة الدول العربية وكل من ساهم منهم بورقة عمل أو مداخلة أو مشاركة. ويوجه المؤتمرون الشكر والتقدير للأستاذ منير دعبيس منسق المؤتمر على الجهود التي بذلها في سبيل إنجاحه.

2. دعوة المنظمات الدولية إلى الاضطلاع بدور فعال في سبيل الوصول إلى مجتمع معلومات أكثر عدالة، يلبي طموحات الشعوب ويحمي حقوقهم سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

وأخيراً يتوجه المؤتمرون بالشكر والتقدير إلى جلالة الملكة رانيا العبدالله لدعمها أعمال هذا المؤتمر وتبرعها بجهاز كمبيوتر للطفلة الأردنية ريم الخطيب أصغر طفلة في العالم تحصل على شهادة ICDL. والشكر والتقدير لمعالي الدكتور فواز الزعبي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لرعايته أعمال هذا المؤتمر، ولمعالي الدكتور عصام زعبلأوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي لرعايته أعمال الجلسة الافتتاحية، ولمعالي السيدة أسماء خضر وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة لحضورها العديد من جلسات العمل ودعمها ومؤازرتها.

كما يتوجه المؤتمرون بالشكر والتقدير على حسن التنظيم والإدارة إلى المعهد الدولي لتضامن النساء/الأردن ومركز أمان-المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة. والشكر والتقدير لمؤسسة «هنريش بل» الألمانية

الملحق رقم 6

المؤتمر الإقليمي العربي

«نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»

13-2004/9/15 عمان، الأردن

المبادئ العامة للمجموعة العربية لقمة تونس 2005

انعقدت المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في مدينة جنيف بسويسرا في كانون الأول (ديسمبر) 2003 دون حضور عربي ملحوظ، إلا من بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وذلك على الرغم من الأهمية التي حظيت بها هذه القمة وما صدر عنها من إعلان مبادئ وخطة عمل تؤثر على علاقة الفرد والمواطن العربي بمجتمع المعلومات والمعرفة.

وبعد عقد عدة اجتماعات في مصر والأردن وفلسطين، وآخرها المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة»، فقد خرج المؤتمرون بالمبادئ العامة للمجموعة العربية، تعتمد على ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية

لعام 2003، المتعلق بمجتمع المعرفة والسرعة الدولية لحقوق الإنسان كأرضية انطلاق لتحقيق الأهداف التالية:

1. تقوية المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني العربي لحضور القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتها الثانية في تونس عام 2005، والاجتماعات التحضيرية الرسمية للقمة.

2. تنمية الوعي والمعرفة بقمة تونس والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المنشودة.

3. تطوير مجتمع المعلومات لتنمية العدالة الاجتماعية والعمل على تمكين المرأة لتساهم في عملية التنمية المستدامة والاهتمام بالطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المجتمعات العربية.

وقد اتفق المجتمعون كذلك على آليات العمل التالية:

1. تشكيل مجموعة ضغط من مؤسسات المجتمع المدني العربي من أجل إيصال أهداف هذه المنظمات إلى القمة.

5. تنظيم إجتماع إقليمي عربي تحضيرى قبل انعقاد قمة تونس.

2. تنسيق الجهود ما بين مجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي والمؤسسات الأخرى المشاركة بالقمة حول القضايا المشتركة.

3. إنشاء موقع عربي لمجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي.

أما في صدد خطة العمل فقد إتفق على الخطوات التالية:

1. مناقشة إعلان عمّان الصادر عن المؤتمر الإقليمي العربي «نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة» الذي نظمه المعهد الدولي لتضامن النساء/الأردن.

2. فتح العضوية أمام مؤسسات المجتمع المدني العربي للانضمام إلى المجموعة العربية الخاصة بقمة تونس.

3. تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني على المستويات الوطنية، في ما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية، التي ستعقد في تونس عام 2005 وما يليها من نشاطات.

4. المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة التي ستعقد في سورية، جنيف وتونس.

الملحق رقم 7

الندوة العربية الموازية للمنتدى الاقتصادي العالمي

المنعقد في البحر الميت/الأردن

عمان، 14-15 أيار/مايو 2004

البيان الختامي والتوصيات

اختتمت في العاصمة الأردنية عمان أعمال الندوة العربية الموازية للمنتدى الاقتصادي العالمي، التي انعقدت بدعوة من اتحاد المرأة الأردنية بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، يومي 14 و15 أيار (مايو) 2004، بحضور خمسة وسبعين مشاركاً ومشاركة ممثلين لمنظمات غير حكومية عربية (الأردن، لبنان، سورية، البحرين، اليمن، فلسطين، المغرب، تونس، الجزائر) بالإضافة إلى ممثلين عن جمعيات للمهاجرين العرب في أوروبا. هذا وقد تعذر حضور ممثل عن السودان نتيجة تأخير إجراءات السلطات الأمنية السودانية للسماح له بدخول الطائرة. وقد تناولت الندوة أوراق العمل التالية:

- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للشراكات الإقليمية والعالمية.
- علاقة الشراكات الإقليمية والعالمية بحقوق الإنسان.
- تأثيرات الشراكات الإقليمية والعالمية على المنطقة العربية، قراءة نقدية للأوراق المقدمة للنقاش في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- موقع الأردن من الشراكات الإقليمية والعالمية.
- «منظمة التجارة العالمية».
- اتفاقيات التجارة الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.
- الشراكات الإقليمية والعالمية وتأثيراتها على النساء.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في ظل العولمة.
- تحديات المنطقة العربية وعلاقتها بالأجندة الاقتصادية العالمية والإقليمية.
- واقع العراق حاضراً ومستقبلاً.
- التحديات الراهنة في فلسطين.
- الأجندة الاقتصادية وقضايا الإصلاح في الوطن العربي.
- الشراكة الأوروبية المتوسطية.

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتأثيراته على الملكية الفكرية.

- جلسة عمل لمناقشة وجهة نظر منظمات المجتمع المدني العربية بخصوص أوراق العمل المطروحة في المنتدى الاقتصادي العالمي.

تناول المشاركون، في أوراق العمل المعروضة وفي النقاشات التي تلتها، موضوع الفجوة التي يشهدها العالم بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، ما بين طموحات شعوب البلدان النامية في الخروج من أزمتها الاقتصادية التي تتفاقم يوماً بعد يوم وبين إصرار الدول الصناعية على فرض قوانين تساعد في السيطرة على ثروات هذه البلدان وتفكيك البنى الاقتصادية فيها وتحويل شعوبها إلى مجرد يد عاملة رخيصة لدى الشركات المتعددة الجنسيات.

كما تناول المشاركون بالتحليل الآثار السلبية الناجمة عن العولمة الرأسمالية، التي تتجسد في تكريس سيطرة البلدان الصناعية الكبرى وهيمنتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً على العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية كأكبر قوة،

وذلك من خلال تهميش دور الأمم المتحدة وتفرداها في اتخاذ القرارات الدولية، وشكل احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية تجسيدا عملياً للاتجاه نحو عسكرة العولمة ولفرض الهيمنة على العالم وعلى ثرواته. إن احتلال العراق يهدف إلى السيطرة على ثرواته النفطية وتوظيف موقعه الاستراتيجي لإعادة صياغة الأوضاع في المنطقة العربية بما يلبي المصالح الأمريكية- الإسرائيلية.

ويرى المشاركون في الندوة ضرورة القيام بمعالجة الأوضاع السياسية المتفاقمة في المنطقة كشرط لنجاح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وذلك من خلال إيجاد الحلول العادلة والشاملة للنزاعات فيها، ولاسيما في فلسطين والعراق.

إن إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعودة اللاجئين، وكذلك إنهاء الاحتلال في العراق ونقل السيادة الكاملة للشعب العراقي ليقرر مصيره بمفرده ووقف

وبزيادة معدلات الفقر والبطالة ونمو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

وتؤكد المنظمات المشاركة في الندوة أن موضوع الحريات العامة والديموقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والهيكلية هي مواضيع أساسية وتشكل مطالب جماهيرية، وهي تنبع من رؤية داخلية وتشكل أهدافاً لمجتمعاتنا. وإذا كانت المنظمات المشاركة في الندوة تعتبر أن الإدارات الأميركية المتعاقبة قد قامت بدعم أنظمة غير ديموقراطية في البلدان العربية، كما في البلدان النامية من مناطق أخرى في العالم، فهي غير مقتنعة بأن هذه الإدارة يمكن لها أن تأتي بمشروعات لمصلحة شعوب المنطقة ضحية هذه الأنظمة.

وعليه، يعتبر المجتمعون أن المشروعات الإصلاحية المقترحة، وخاصة ما عرف بـ«مبادرة الشرق الأوسط الكبير»، لا تشكل حلاً وهي غير مقبولة ما لم تنبع من داخل البلدان العربية وما لم تأت إلا وفق آليات داخلية تعبر عن مصالح الناس بمختلف فئاتها الاجتماعية.

إن المدخل السليم لمعالجة الصعوبات والتحديات التي تهدد المنطقة، يتمثل بإقامة أنظمة عادلة حيث يتم تداول السلطة

ممارسة قوات التحالف التي ترتكب المجازر وأبشع أنواع القمع والإرهاب والتعذيب بحق المدنيين باتا يشكلان شرطين لعودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة وبالتالي تحقيق التنمية فيها.

كما أكد المشاركون في الندوة أن سياسات «منظمة التجارة العالمية» والمؤسسات المالية الدولية المبنية على مبادئ الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق قد ضاعفت من النتائج السلبية على البنى الاقتصادية والاجتماعية ولم تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية عامة وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص. كما وتبين أن حالة الضعف والتفكك وعدم تحديد الأهداف الواضحة والمحددة في هذه الدول لمواجهة استحقاقات اتفاقيات التجارة الحرة ما هي إلا نتيجة طبيعية لعدم التنسيق والتكامل في ما بينها. إن هذا الوضع أفقدها الأهلية في أن تتحول إلى شريك فاعل قادر على فرض شروط تعيد التوازن إلى هذه الاتفاقيات وتحمي مصالح شعوبها.

إن سياسات التكيف الهيكلي التي اعتمدها البلدان العربية بضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شكلت أحد الأسباب الرئيسية لتأخر التنمية ولتفكك البنية الاجتماعية فيها، الأمر الذي ينذر بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

بشكل سلمي وتوازن السلطات التشريعية والتنفيذية وتستقل فيها السلطة القضائية وتحترم الحريات العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير، وتعزز فيها حقوق الإنسان وتُعمد أنظمة انتخابية عادلة ومتوازنة تضمن المشاركة الحقيقية تؤدي إلى مساءلة ومحاسبة ومكاشفة.

وينبه المشاركون في الندوة إلى أن التأخر في إقرار اتفاقيات التجارة بين البلدان العربية وضعف التجارة البينية بينها، إنما يؤدي إلى تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد ولا يساهم في تحقيق التنمية، في حين يصر إلى تسريع عمليات تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الأنظمة العربية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، تودع الأموال العربية في المصارف الأجنبية وتستثمر في مشروعات خارج المنطقة، وذلك ما يتطلب البحث في أسباب عزوف المستثمرين العرب عن التوطن في بلادهم والبحث عن المعوقات التي تحول دون ذلك.

وفي نهاية الندوة، أوصى المشاركون بما يلي:

* إنهاء الاحتلال في فلسطين والعودة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية بما يضمن الحقوق الكاملة للشعب

الفلسطيني.

* الإنهاء الفوري والكامل لاحتلال العراق، ومحكمة كل من يتحمل مسؤولية الجرائم السياسية والاقتصادية فيه، وتحميل الإدارة الأميركية مسؤولية الجرائم البشعة المرتكبة بحق الشعب العراقي وخاصة في سجن «أبو غريب»، وإعطاء الشعب العراقي حقه في تقرير مصيره بنفسه بما يمكنه من بناء دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وإقامة علاقات الشراكة مع سائر دول العالم بما يلبي مصالحه.

* التوصل إلى صيغ تعاون بين الدول العربية تضمن التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، كما تضمن بلورة موقف عربي مشترك وقوي، قادر على الدفاع عن مصالح الشعوب العربية في الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية.

* التمسك بحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية كمرجعية، وخاصة المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل

والاتفاقيات الأخرى. والتي وقعت عليها العديد من بلداننا ولم تترجم في قوانين وبرامج عمل محددة.

* الاهتمام بمؤسسات البحث والتطوير العلمي، وإلزام الصناعيين بتخصيص نسبة من أرباحهم لدعم الأبحاث العلمية بهدف تطويرها ومعالجة الآثار السلبية للصناعات على الصحة العامة وعلى البيئة، ذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

* إقرار مبدأ «التعليم حق للجميع»، من خلال قوانين التعليم الإلزامي والمجاني، بكافة مراحلها (الابتدائية والثانوية والمهنية والجامعية)، وذلك وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا المجال، يرى المشاركون ضرورة ألا يتحول التعليم إلى سلعة، وخاصة في المستويين المهني والجامعي، ويوصي المشاركون في الندوة بتطوير المناهج التربوية، بما ينسجم مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.

* ضرورة احترام الثقافات الخاصة للمجتمعات، دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق والانعزال عن الثقافات والعلوم الأجنبية أو التدخل لتعديل المناهج التعليمية خدمة

لأغراض سياسية خارجية.

* إعادة النظر في سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة ووضعها في سياق رؤية وأهداف تنموية شاملة بما يخدم مصالح المواطنين.

* وضع تشريعات وقوانين تضمن سلامة الاستثمارات وملاءمتها مع المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واحترامه لمعايير البيئة والتنمية المستدامة.

* تعزيز حقوق المرأة العربية وتحقيق المساواة الكاملة في المواطنة من خلال سن القوانين التي تلغي أي تمييز بحقها، وإطلاق طاقاتها في مواجهة محاولات استخدامها كسلعة تجارية.

* تطوير آليات الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني العربي ودعم نشوء الشبكات التي تساعد على تقريب وجهات النظر وتبادل المعلومات والخبرات والضغط والتأثير في السياسات العامة والخاصة وصولاً إلى إيجاد مفاهيم وبرامج عمل مشتركة تساهم في مواجهة الآثار والانعكاسات السلبية للعولمة الرأس مالية.

الملحق رقم 8

ورشة عمل

«الشباب العربي والتنمية في المنطقة العربية:

الدور المتوقع من الشباب في الحملة الإقليمية لأهداف

التنمية الألفية»

المنتدى الاجتماعي المغربي بين 27-29 تموز 2004

التوصيات

- كتابة تقرير موازٍ لتقرير الحكومات في أيلول (سبتمبر) 2005.

- إيجاد علاقات بين المؤسسات الاجتماعية ومراكز الأبحاث ودعم الدورات التكوينية.

- المطالبة بإعادة النظر في القوانين في البلدان العربية من منطلق أنها تعيق المشاركة الشبابية.

- حملة مزدوجة تطل المجتمع المدني حول أهداف الألفية لدى الشباب.

- تأسيس لجنة مشتركة تحضيرية لمنتدى عربي شبابي.
- عمل الشباب على توعية المجتمع المدني والضغط على الحكومات.

- صياغة توصيات حول قضايا الشراكة العالمية.
- انخراط الشباب في العمل على الديون والتكنولوجيا.
- العمل على موضوع الدواء و«الإيدز».
- توصية للممولين على ضرورة ربط التمويل بمشاركة الشباب.

- إيجاد مساحات وفضاءات ومنتديات للحوار بين الشباب عبر مواقع «الإنترنت».

- إنشاء مراكز للإصغاء لمشاكل الشباب.
- المطالبة بفض النزاعات التي تعيق تحقيق هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- فرض مشاركة الشباب في كل المؤتمرات العربية.
- مطالبة الدولة اللبنانية بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والاستعانة بالقوانين السورية في هذا المجال.

-
- إجراء مجموعات ضغط لدفع الشباب نحو المشاركة السياسية.
 - الضغط على وسائل الإعلام الخاصة بالبرامج الهابطة.
 - إنشاء هيئة متابعة للمنظمات العربية المتواجدة وممثلي لهذه الهيئة في مختلف التظاهرات.
 - دعم كل أشكال الاحتجاج الخاصة بمطالب الشباب.
 - الانضمام لحركات المطالبة بالحريات العامة والديموقراطية.
 - مناهضة ومكافحة المخدرات.



